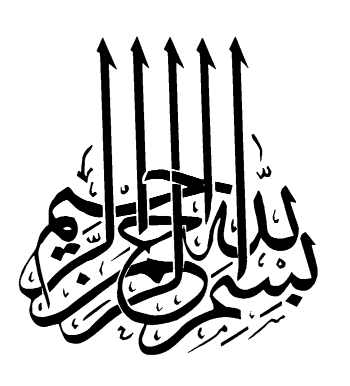


مهارات جمع طرق الحديث

أ.د. إبراهيم عبدالله اللاحم

مهارات

جمع طرق الحديث


بسم الله الرحمن الرحيم

مهارات
جمع طرق الحديث

إعداد

د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم

قسم السُّنَّة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة القصيم



مهارات جمع طرق الحديث

إبراهيم بن عبد الله اللاحم

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية - الخبر
eyadmousa@gmail.com

طبعت في



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

ملخص البحث

نبعت فكرة البحث من كون النظر في صحة حديث أو ضعفه لا يتم على الوجه الصحيح إلا بجمع الطرق والروايات الأخرى للحديث، ثم المقارنة بينها، وجمع الطرق يحتاج إلى مجموعة من المهارات لا بد أن يتقنها الباحث، ويتذرب عليها جيداً، ليكون جمعه للطرق سليماً، خالياً من الأخطاء، وإن لم يتقن هذه المهارات عاد ذلك على نظره في الحديث وعلى بحثه بالخلل، وهذا البحث يقدم هذه المجموعة من المهارات، مع ضرب الأمثلة عليها.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، **وبعد**:

فإن الباحث في حديث معين من أجل معرفة ثبوته عمن نسب إليه، أو عدمه ـ يمر بمراحل متعددة، عليه أن يتقن كل مرحلة منها، ليكون حكمه أقرب إلى الصواب، ومن هذه: مرحلة جمع طرق الحديث، وهي مرحلة بالغة الأهمية في هذا السبيل، وعليها الاعتماد الأكبر فيما يليها من خطوات، فلا نظر أصلاً في حديث إلا بعد جمع طرقه، وإذا زلت قدم الباحث فيها ترتب على ذلك أخطاء لاحقة، قد تؤثر على حكمه النهائي على الحديث.

والمقصود بطرق الحديث: الروايات والأسانيد التي روى بها المؤلفون في السُّنَّة النبوية حديثاً معيناً يقوم الباحث بدراسته، والانتهاء إلى نتيجة فيه صحة أو ضعفا.

وهو في سبيله لجمع هذه الطرق يفترض فيه أن يكون قد أتقن وسائل الوصول إلى الروايات والأسانيد في مصادرها، سواء منها ما كان بالوسائل المساعدة، مثل كتب الفهارس، والحاسب الآلي، أو عن طريق التتبع المباشر في المصادر.

فإذا وصل الباحث إلى أسانيد حديثه في مصادر فلابد أن يكون قادرا على حسن التعامل مع هذه الأسانيد في مرحلة جمعها، وذلك بأن يكون عنده مهارات معينة تجعل عمله متقناً قليل الأخطاء.

وقد ظهر لي أهمية تدريب الباحثين على هذه المهارات، وضرورة أن لا يبدأ الباحث بالنظر في حديثه أو في كتابة تخريجه قبل أن يتقن مهارات هذه المرحلة، ويكثر من التدريب عليها، بمساعدة مشرفه وأساتذته، فالمتقرر في أذهان كثير من الباحثين المبتدئين، بل والأساتذة المشرفين، أن قضية جمع المادة العلمية أمر سهل، بإمكان الباحث أن يسير فيه لوحده، وإن كان مبتدئاً، وتأتي بعد ذلك الحاجة إلى التوجيه والإرشاد.

وهذه النظرة لمرحلة جمع المادة العلمية لا بد من تغييرها، خاصة فيما يتعلق بتخصص السُّنَّة النبوية، ففي هذا التخصص تمثل مرحلة جمع المادة العلمية ـ ومنها طرق

الأحاديث ـ منعطفاً مهما، ليس في النظر في الحديث المعين فحسب، بل وفي تكوين الباحث وإعداده بصفة عامة.

وفي فن التخريج ودراسة الأسانيد كتب كثيرة، غير أني لم أر من تصدى للحديث عن هذه المرحلة بصورة مفصلة، فرأيت أن أخصص لها هذا البحث المختصر، وجعلت عنوانه: «**مهارات جمع طرق الحديث**».

وأبدأ الحديث عن كل مهارة بشرحها وتصويرها بالأمثلة، ثم أذكر أمثلة على تأثير تخلف هذه المهارة عند الناظر في حديث معين يقوم بمعالجته، إن وجد ذلك.

والأحاديث التي أسوقها في هذه الأمثلة تخريجها يكون مقتصراً على القدر الذي ذكر من الحديث إسناداً أو متناً، ولا أتعداه إلى غيره، وما يوجد من تفاوت في مصادر التخريج بين حديث وآخر مرده إلى هذا.

وأما خطة البحث فهو يشتمل على مقدمة، وخاتمة، وثمانية مباحث، وكل مبحث يتضمن مهارة واحدة.

المقدمة: وفيها بيان فكرة الموضوع، وسبب الكتابة فيه، وخطة البحث.

وأما المباحث فهي:

المبحث الأول: إتقان كتابة الرسم التوضيحي.

المبحث الثاني: التفريق بين أسانيد مؤلف المصدر وأسانيد الرواة عنه.

المبحث الثالث: تمييز الرواة.

المبحث الرابع: فهم مسارات الأسانيد حين يختصرها المؤلفون.

المبحث الخامس: فهم بيانات فروق المتن والإسناد عند المؤلفين.

المبحث السادس: إجادة التعامل مع الطرق المعلقة.

المبحث السابع: اعتماد مدارات الحديث أساساً لجمع طرقه.

المبحث الثامن: إتقان معالجة التحريف والسقط في الأسانيد والمتون.

أسأل الله تعالى أن يوفقني للصواب، وأن يتقبل هذا العمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه.

المبحث الأول

إتقان كتابة الرسم التوضيحي للأسانيد

الرسم التوضيحي للأسانيد:

وضع شجرة لأسانيد الحديث، بحيث يكون الإسناد الذي مع الباحث أصل الشجرة، ثم تتفرع منه الأسانيد الأخرى التي يقف عليها الباحث، ويكون نهاية الإسناد كالصحابي نقطة تفرعها.

والهدف من الرسم التوضيحي التسهيل على الباحث فطرق الحديث جميعها تكون أمامه، يحدد مدار الحديث، أو مداراته النازلة، وهذا يسهل عليه تنظيم المتابعات حين صياغة التخريج، وكذلك معرفة الاتفاق والاختلاف في الحديث الواحد إسنادا ومتنا.

ويختلف الباحثون في بعض الأمور المتعلقة بالشكل النهائي للرسم، فمن الباحثين من يحرص على جمع طرق الحديث كلها في صفحة واحدة مهما كثرت، ليتمكن من إلقاء

نظرة واحدة عليها متى أراد، ومنهم من يوزعها على صفحات متعددة، فيضع كل تابعي ورد الحديث من طريقه في صفحة مستقلة، وبعضهم يكتب أولا مسودة لهذه الطرق ثم يقسمها على صفحات بحسب ما تتسع له الصفحة، بغض النظر عن اعتبار معين.

ومن جهة ثانية؛ فبعض الباحثين يكتب الصحابي في يمين الصفحة أو في يسارها، ثم تتفرع منه الأسانيد أفقيا، والبعض الآخر يكتبه في أعلى الصفحة، ثم تتفرع منه الأسانيد رأسيّاً، والخطب في كل ذلك سهل.

وأهم نقطة يقع فيها اختلاف بين الباحثين هي عند وقوع اختلاف بين رواة الإسناد في رفع الحديث ووقفه، أو في وصله وإرساله، أو في زيادة راو وحذفه، فإن بعض الباحثين يجمعها جميعاً في رسم واحد، ثم يوضح في نهاية كل إسناد ما وقع فيه من مخالفة مع الإسناد الأصل، فبعد أن يكتب معلومات التخريج كالجزء والصفحة، ورقم الحديث، وهل الحديث بلفظه أو بمعناه أو بنحوه، يكتب المخالفة الواقعة في الإسناد، فيقول: موقوف، أو مرسل، أو ليس فيه ابن عباس، أو بإسقاط فلان، ونحو ذلك، أو يكتب كلمة موقوف، أو مرسل، في أسفل الصفحة، ويأخذ خطّاً من كل رواية بهذه الصفة إلى تلك الكلمة، فيميز بهذا الرواية الموقوفة أو المرسلة.

وبعض الباحثين يفصل بينهما، فيجعل الموصول لوحده في صفحة، والمرسل لوحده، أو المرفوع لوحده، والموقوف لوحده، مع أن الجميع يلتقون عند راو واحد، ويرى أن هذا أكثر وضوحاً حين الرجوع إلى الرسم.

ويزيد بعض الباحثين الرسم التوضيحي إتقاناً بأمور أخرى، مثل وضع دائرة بالأحمر على اسم الراوي إذا كان هذا الراوي مصنفاً، مثل ما إذا أخرج البخاري حديثاً من طريق مالك في «الموطأ»، أو عبد الرزاق في «المصنف»، فإنه يضع الدائرة على اسم مالك، أو عبد الرزاق، وتحته معلومات التخريج من كتابه، لكي ينتبه له حين صياغة التخريج.

ثم إن الباحث سيمر به أثناء جمعه للطرق كلام للأئمة على أسانيد الحديث أو بعضها، أو على متنه، فيسجل ذلك كله مع الرسم التوضيحي، إما عند كتابته لمعلومات التخريج، فإذا وصل إلى أبي داود مثلاً، وكتب الجزء والصفحة، ورقم الحديث، نقل كلام أبي داود، وإما على جانب الورقة.

والرسم التوضيحي خطوة مهمة، تيسر على الباحث ما بعدها من خطوات، بشرط إتقان الباحث لكتابة الرسم، والالتزام بمنهجية واحدة في طريقة كتابته، وهذا يحصل بكثرة المران والتدرب.

المبحث الثاني

التفريق بين أسانيد مؤلف المصدر وأسانيد الرواة عنه

في بعض كتب السُّنَّة يذكر في الإسناد رواية تلميذ المؤلف للكتاب عن المؤلف، فيقول التلميذ: حدثنا فلان، ويعني به: صاحب الكتاب، وقد بقي هذا بعد طباعة الكتب، مثل ما هو موجود في «مصنف ابن أبي شيبة»، يقول الراوي عنه: حدثنا أبو بكر؛ يعني به: ابن أبي شيبة، وكذلك «صحيح ابن خزيمة»، وغيرهما.

وقد يوجد رواية تلميذ الراوي للكتاب عن المؤلف، كما في قول القطيعي في أسانيد «مسند أحمد»: حدثنا عبد الله، حدثنا أبي.

وعلى الباحث أن يتنبَّه لهذا، فإسناد المؤلف يبدأ بعده، فإذا جاء في «مصنف ابن أبي شيبة»: حدثنا أبو بكر، حدثنا وكيع، فأبو بكر هذا هو ابن أبي شيبة، والإسناد عنده يبدأ من وكيع.

وربما وقع بعض الباحثين في الخطأ، فيقول مثلاً: رواه ابن أبي شيبة، عن أبي بكر، عن وكيع، وأبوبكر هو ابن أبي شيبة، أو يقول: رواه ابن خزيمة، عن شيخه أبي بكر، عن أبي الطاهر بن السرح، وأبو الطاهر هذا شيخ ابن خزيمة، وأبو بكر هو ابن خزيمة نفسه.

وفي بعض كتب السُّنَّة يعمد تلميذ المؤلف الراوي للكتاب عنه إلى رواية أحاديث بأسانيد خاصة به، لا يمر فيها على شيخه صاحب الكتاب، مثل: عبد الله بن أحمد في «مسند أحمد»، ومثل: الحسين بن الحسن المروزي في «الزهد» لابن المبارك، ويوجد هذا أيضاً بقلة في «صحيح مسلم»، و«سنن ابن ماجه»، وغيرهما.

وربما جاء في بعض الكتب أسانيد خاصة بتلميذ التلميذ، كما يفعله القطيعي في «فضائل الصحابة» لأحمد، فهو يرويه عن عبد الله، عن أبيه، وله فيه أسانيد خاصة به، وكذلك يفعل ابن صاعد في «الزهد» لابن المبارك، وهو يرويه عن الحسين المروزي، عن ابن المبارك، وله فيه أسانيد خاصة به.

وهذا الصنيع عرف بالزيادات، فيقولون: زيادات عبد الله على «مسند أبيه»، وزيادات القطيعي على «فضائل الصحابة» لأحمد، وهكذا، وقد يعبر عنه بالزوائد أيضاً.

والباحث إذا أراد نقل إسناد من هذه الكتب وأمثالها عليه أن يدقق فيه، خشية أن يكون لتلميذ المؤلف، أو لتلميذ التلميذ أيضاً، وإذا استعجل الباحث ربما وقع في خطأ نسبة تخريج إسناد إلى غير مخرجه.

ومن أمثلة ذلك ما رواه حرمي بن عمارة، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «**من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**».

خرجه أحد الباحثين فقال: «أخرجه أحمد، وابنه (٣/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩)»[١].

وقال باحث آخر في تخريجه: «أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند ٣/ ٢٧٩، من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، بهذا الإسناد (يعني: عن حرمي بن عمارة...)، وأخرجه أحمد ٣/ ٢٧٨ من طريق أبي عبد الله السلمي، قال: حدثني حرمي بن عمارة، بهذا الإسناد»[٢].

وهو في «مسند أحمد» في المكانين من زوائد عبد الله، فلم يخرجه أحمد من هذا الطريق، رواه عبد الله في المكان الأول عن أبي عبد الله السلمي، عن حرمي، وفي المكان الثاني عن عبيد الله بن عمر القواريري، عن حرمي، وأبو

---

(١) حاشية «مسائل أحمد رواية أبي داود»، لطارق عوض الله، ص٤٣٠.

(٢) حاشية «مسند أبي يعلى»، لحسين أسد، حديث (٢٩٠٩).

عبد الله السلمي هذا من تلاميذ أحمد، وليس من شيوخه، ولم يذكر في الرواة عنه سوى عبد الله بن أحمد[1]، وكان أحمد في ـ في بعض الروايات عنه ـ ينكر على حرمي بن عمارة روايته لهذا الحديث عن شعبة[2].

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٤/ ٤٠٤.

(٢) «الضعفاء الكبير» ١/ ٢٧٠.

المبحث الثالث

تمييز الرواة

من المهم بالنسبة للباحث وهو يجمع طرق الحديث أن يدقق في الرواة خشية أن يقع منه الغلط في تمييز بعضهم، فيخلط بين اثنين، أو يفرق واحدا.

وبيان ذلك أن بعض الرواة يأتي تارة باسمه، ويأتي تارة بكنيته، والأكثر أن يأتي باسمه، مثل شيبان بن عبد الرحمٰن، ربما جاء في الرواية بكنيته أبي معاوية، ومثل: محمد بن المثنى، يأتي بكنيته أبي موسى.

والعكس كذلك أن يكون بكنينته أشهر، مثل: أبي الوداك جبر بن نوف الأكثر أن يأتي بكنيته، وربما جاء باسمه، ومثل أبي وائل شقيق بن سلمة، الأكثر أن يأتي بكنيته، وربما جاء باسمه، ومثل أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، تارة يأتي باسمه، والأكثر أن يأتي بكنيته.

وكذلك اللقب مع الاسم، كالأعمش، فإنه أكثر ما يأتي

بلقبه، وقد يأتي مسمى، فإن بعض الرواة كشعبة لا يلقبونه، بل يقولون: حدثنا سليمان.

وكذلك النسبة مع الاسم، كالفريابي محمد بن يوسف، تارة يأتي بنسبته، وتارة باسمه.

ويلتحق بهذا نسبة الراوي إلى أبيه تارة، وإلى جده القريب أو البعيد تارة أخرى؛ كعبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان، ويقال له أيضاً: عبد الله بن سمعان، ومحمد بن يحيى بن خالد الذهلي شيخ البخاري، يسميه البخاري: محمد بن خالد، وأحمد بن عبد الله بن يونس، يقال له كثيراً: أحمد بن يونس، ومحمد بن عبد الله بن نمير، يقال له: محمد بن نمير.

وربما يأتي الراوي في الأسانيد على أكثر من ذلك، كالزهري، فإنه يأتي هكذا كثيراً، ويأتي أيضاً بصيغة: ابن شهاب، ويأتي بصفة نادرة باسمه محمد بن مسلم، وأكثر ما يقع هذا التنوع إذا كان مشهوراً باسمه وكنيته، أو باسمه ولقبه، أو باسمه ونسبته، أو بها جميعاً، فيستخدم الرواة عنه هذا وهذا.

وقد يقع ما تقدم على سبيل التعمية، وتوعير معرفة الراوي، وهو داخل فيما يعرف بتدليس الشيوخ.

والقاعدة هنا أن على الباحث وهو بصدد جمع الطرق

أن يفسر كل راو يمر به تفسيراً كاملاً، فيكشف اسمه، واسم جده، وكنيته، ولقبه، وجميع ما يتعلق به، فإذا مر في مصدر آخر بكنيته ـ مثلاً ـ وقد وقف عليه قبل ذلك باسمه يعرف أنه هو، ولا يعده إسنادا آخر للحديث، وقد رأيت كثيراً من الطلاب يقع في هذا، كما يقع فيه بعض الباحثين في ابتداء أمرهم، وقلَّ باحث إلا وقد وقع في مثل هذا.

ويشبه ما تقدم ما إذا كان الراوي واحداً، ولكن اختلف في اسمه، أو في نسبته، فهو راو واحد وإن تعددت أسماؤه، فالتفريع عليه في الرسم التوضيحي يكون مرة واحدة.

وبضد ما تقدم أن يشترك الرواة في الاسم، أو الاسم واسم الأب، وقد يشتركون في الجد أيضاً، وقد يتفق مع هذا الاشتراك في الطبقة، والتلاميذ والشيوخ، أو التقارب في ذلك، مثل السفيانين، والحمادين، وعطاء بن يسار، وعطاء بن السائب، فإذا اشترك مثل هؤلاء في رواية حديث قد يظنه الباحث واحدا، وذلك في حال كون الراوي لم ينسب بما يميزه.

وقد يقع الاشتراك في الاسم والنسبة بسبب الاختصار، مثل: أن يأتي عند أحمد: حدثنا ابن نمير، ويأتي كذلك عند مسلم، فالذي عند أحمد هو الأب عبد الله بن نمير، والذي عند مسلم هو ولده محمد بن عبد الله، ومثل ابن أبي زائدة،

هم ثلاثة، يقال لكل منهم: ابن أبي زائدة، زكريا بن أبي زائدة، وولداه يحيى، وعمر، وهذا كثير في الرواة، فيتنبه له[1].

والباحث كما طولب بتمييز رواة إسناده الأصل، مطالب أيضاً بتمييز الرواة الذين يقف على أسانيدهم في مرحلة جمع الطرق، فالباب واحد.

وأذكر هنا مثالين وقع فيهما الخطأ في تمييز الرواة:

المثال الأول: ما أخرجه ابن حبان من طريق أبي قرة، عن سفيان، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصلها أربعاً»**[2].

قال محققه في تخريجه: «... سفيان هو ابن عيينة، وأخرجه عبد الرزاق (٥٥٢٩)، والحميدي (٩٧٦)، والدارمي ١/ ٣٧٠، ومسلم (٨٨١)، والترمذي (٥٢٣)، والطحاوي ١/ ٣٣٦، والبيهقي ٣/ ٢٤٠، والبغوي (٨٧٩) من طرق عن سفيان (يعني: ابن عيينة) بهذا الإسناد».

---

(١) وهناك وسائل عديدة تساعد في تمييز الراوي، يفترض أن يكون الباحث طبقها وهو يقوم بدراسة إسناده الأصل، وينظر فيها كتابي «الجرح والتعديل» ص...، فقد خصصت لها فصلاً، ذكرت في مقدمته جهود الأئمة والباحثين في هذا الصدد.

(٢) «صحيح ابن حبان» حديث (٢٤٨٠).

كذا قال، وسفيان الذي في الإسناد هو الثوري، وليس ابن عيينة، وسفيان عند الدارمي، والبيهقي، هو الثوري كذلك.

وروى هذا الحديث أيضاً أحمد، عن عبد الله بن إدريس، عن سهيل[1]، فقال محققوا «المسند» في تخريجه: «وأخرجه الطيالسي (٢٤٠٦)، وابن حبان (٢٤٧٨)، من طريق أبي عوانة، وعبد الرزاق (٥٥٢٩)، والدارمي (١٥٧٥)، ومسلم (٨٨١)، وابن خزيمة (١٨٧٤)، والبيهقي ٣/ ٢٤٠، من طريق سفيان الثوري، والحميدي (٩٧٦)، والترمذي (٥٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤٩٦)، وابن خزيمة (١٨٧٣) و(١٨٧٤)، والطحاوي ١/ ٣٣٦، وابن حبان (٢٤٨٠)، والبغوي (٨٧٩)، من طريق سفيان بن عيينة...»، ثم ذكروا بقية الرواة عن سهيل.

كذا فعلوا، ورواية عبد الرزاق هي عن ابن عيينة، وليست عن الثوري، وهو مصرح به في إسناد عبد الرزاق، ورواية النسائي، وابن حبان، هي عن الثوري، وليست عن ابن عيينة.

والمثال الثاني: حديث عمرو بن سليم، عن أبي قتادة: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين»، تعرض لتخريجه

---

(١) «مسند أحمد» حديث (٧٤٠٠)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين.

أحد الباحثين الفضلاء، وفي تخريجه لأشهر طريقيه عن عمرو بن سليم، وهو طريق عامر بن عبد الله بن الزبير، ذكر من الرواة عن عامر: يحيى بن سعيد، وشرح ما وقع على يحيى من اختلاف، فرواه الجماعة ـ محمد بن بشار، وابن أبي شيبة، وغيرهما ـ عنه، عن محمد بن عجلان، عن عامر بن عبد الله به، ورواه عمار بن غزية، عن يحيى بن سعيد، عن عامر به، ولم يذكر ابن عجلان، وكرر الباحث تقريره هذا في بحثه.

كذا صنع الباحث، ويحيى بن سعيد الذي يروي عن ابن عجلان، عن عامر بن عبد الله هو يحيى بن سعيد البصري القطان، وأما الذي يروي عن عامر بن عبد الله مباشرة فهو يحيى بن سعيد الأنصاري قاضي المدينة، وكلاهما إمام مشهور، فلا اختلاف على واحد منهما في هذا الحديث.

المبحث الرابع

فهم مسارات الأسانيد حين يختصرها المؤلفون

المقصود باختصار الطرق ما سلكه المؤلفون في كتبهم من سبل لاختصار طرق الأحاديث، للتخفيف من حجم الكتب التي يؤلفونها، فمن ذلك استخدام كثير من الأئمة في مصنفاتهم حين تكثر الأسانيد للحديث الواحد طريقة التحويل، وذلك من أجل الاختصار، وممن يكثر من هذا الإمام مسلم، وابن خزيمة، والدارقطني، وغيرهم، ويفعله أيضاً البخاري، وأبو داود، وغيرهما، وخلاصة هذه الطريقة أن طرق الحديث الواحد في كثير من الأحيان تجتمع في راو واحد، يكون مدارها، إما نسبيّاً، أو مطلقاً، ثم يتحد السند بعده، فبدلاً من تكرار ذكره مع كل طريق يسوق المصنف الطرق أولاً إلى هذا الراوي، ويستخدم بعد كل طريق علامة التحويل (ح)، فإذا فرغ من سوق الطرق إلى هذا الراوي قال: كلهم، أو جميعاً عن فلان، وربما جمعوها على صحابي الحديث إن كان هو المدار.

مثال ذلك ـ وهو مثال مختصر ـ قول مسلم: حدثنا عثمان بن محمد بن أبي شيبة، حدثنا جرير، ح، وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة ـ كلاهما عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر**»[1].

فقوله: (كلاهما)؛ يعني: جريراً، وأبا أسامة، فهما جميعاً يرويانه عن الأعمش، وكان الأصل أن يقول مسلم: حدثنا عثمان بن محمد بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد قال. . .، ثم يسوق المتن، ثم يسوق الإسناد الآخر كاملاً ومتنه، لكن هذا فيه إطالة، فعدل مسلم إلى طريقة التحويل.

وليس لطريقة التحويل هذه ضابط معين، فهم يتفننون في تطبيقها[2]، فمثلاً: ربما كرر مسلم ذكر الأعمش في الإسنادين، عوضاً عن قوله: (كلاهما)، كما في هذا المثال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو معاوية، ووكيع، عن الأعمش، ح، وحدثنا منجاب بن الحارث التميمي ـ واللفظ له ـ أخبرنا ابن مسهر، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام بن الحارث. . .[3].

---

(١) «صحيح مسلم» حديث (٧٧).

(٢) انظر: «المحدث الفاصل»، ص٦١٠.

(٣) «صحيح مسلم» حديث (١٠٥).

ومعنى هذا: أن الإسناد الأول ـ وهو إسناد أبي معاوية، ووكيع ـ هو عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام بن الحارث... إلخ.

ولا شك أن التحويل فيه اختصار للأسانيد، لكنه غير خال من إشكالات، إذ ربما سقط على المؤلف اسم راو، كما في قول البخاري: «حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، ح، وقال الليث: حدثني عبد الرحمٰن بن خالد، عن ابن شهاب، أن سعيد بن المسيب أخبره، أن أبا هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الوصال...» الحديث»[1].

قال أبو مسعود الدمشقي: «هكذا في كتاب البخاري، أردف حديث الليث، عن عبد الرحمٰن بن خالد، عن ابن شهاب، على حديث شعيب، ولم يقل في حديث شعيب عمن، وإنما يرويه شعيب، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وكذلك رواه البخاري، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري، عن أبي سلمة، في كتاب الصيام[2]، ولم يقل: عن سعيد بن المسيب».

قال الجياني بعد أن نقل عن أبي مسعود ما تقدم:

---

(١) «صحيح البخاري» حديث (٧٢٤٢).

(٢) «صحيح البخاري» حديث (١٩٦٥).

«وهذا تنبيه حسن جدّاً، ويمكن أن يكون البخاري اكتفى بما ذكره في كتاب الصيام، لكن هذا النظم فيه إلباس»[(١)].

وقد يقع التحويل ممن فوق المؤلف، كما في الحديث الذي رواه مسلم، قال: «حدثنا زهير بن حرب، حدثنا يحيى بن سعيد، عن هشام بن عروة، أخبرني وهب بن كيسان، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن ابن عباس، ح، وحدثني الزهري، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس، ح، وحدثني محمد بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس. . .»[(٢)].

فالقائل: وحدثني الزهري. . .، وحدثني محمد بن علي. . .، هو هشام بن عروة[(٣)].

وربما وقع في مثل هذا إشكال أيضاً، مثال ذلك ما رواه مسلم، قال: «حدثنا محمد بن حاتم بن ميمون، قال: حدثنا معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن عقبة بن عامر، ح، وحدثني أبو عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر. . .»[(٤)].

---

(١) «تقييد المهمل» ٢/ ٧٥٥، وانظر: «هدي الساري» ص٣٨٢.

(٢) «صحيح مسلم» حديث (٣٥٤).

(٣) «تحفة الأشراف» ٥/ ١٨٣.

(٤) «صحيح مسلم» حديث (٢٣٤).

فالقائل: وحدثني هو معاوية بن صالح، كما هو الراجح، وقد قيل إنه ربيعة بن يزيد[1].

والمقصود هنا: أن الباحث حين يريد نقل هذه الطرق إلى الرسم التوضيحي يجب عليه أن يتمعن فيها جيداً، وفي توزيعها عند المؤلف، ويقع الطلاب والباحثون المبتدئون كثيراً في الخطأ في التعامل مع الطرق حين استخدام المصنفين لهذه الطريقة، لا سيما مع تشعب الأسانيد وكثرة التحويل.

ويشبه طريقة التحويل وهو أدق منها: عطف الأسانيد بعضها على بعض، وهو نوع من التحويل، لكن دون استخدام أداة التحويل (ح)، فيكتفى بواو العطف، ويقوم بالعطف مصنف الكتاب، أو أحد الرواة فوقه.

ومن أمثلة ذلك: قول أحمد: «حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا معمر، وعبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، أخبرنا الزهري، عن علي بن حسين، عن ابن عباس، قال: «كان رسول الله ﷺ جالساً في نفر من أصحابه. . .» الحديث»[2].

فقوله: وعبد الرزاق، معطوف على قوله: حدثنا

---

(١) «تقييد المهمل» ٣/ ٧٨٥ ـ ٧٨٩، وقد وقع بسبب هذا التحويل خلط في الأسانيد، وفي الكلام عليها، انظر: حاشية أحمد شاكر على «سنن الترمذي» حديث (٥٥).

(٢) «مسند أحمد» ١/ ٢١٨.

محمد بن جعفر، فأحمد يروي الحديث عن محمد بن جعفر، وعبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري.

وقال أحمد أيضاً: «حدثنا يحيى، عن شعبة، حدثنا قتادة، وابن جعفر، قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة، عن أنس قال: «سأل أصحاب النبي ﷺ، فقالوا: إن أهل الكتاب يسلمون علينا، فكيف نرد عليهم؟ قال: فقولوا: **وعليكم**»، وحجاج مثله، قال شعبة: لم أسأل قتادة عن هذا الحديث، هل سمعته من أنس؟»[1].

فهذا الحديث يرويه أحمد عن ثلاثة من شيوخه، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، وهم: يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن جعفر المعروف بغندر، وحجاج بن محمد المصيصي، والنقل الأخير عن شعبة هو من رواية حجاج فقط.

ورواه أحمد مرة أخرى عن الثلاثة جميعا فساقه سياقة أخرى بالعطف أيضا، قال: «حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، والحجاج قال: حدثني شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك، وحدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، قال: حدثنا قتادة، عن أنس ـ والمعنى واحد ـ: «أن أصحاب النبي ﷺ...»، وقال حجاج: قال شعبة: لم أسأل

---

(١) «مسند أحمد» ٣/ ١١٥.

قتادة عن هذا الحديث، هل سمعه من أنس؟»[1].

وقال أحمد أيضاً: «حدثنا سفيان، قال: سمعت إبراهيم بن ميسرة، وحدثنا محمد بن المنكدر، سمعتهما يقولان: سمعنا أنساً يقول: «صليت مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً، وبذي الحليفة ركعتين»»[2].

فسفيان بن عيينة يرويه عن إبراهيم بن ميسرة، ومحمد بن المنكدر، عن أنس.

وروى أحمد، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن عطاء، وابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ أخرها حتى ذهب من الليل ما شاء الله...»[3].

فسفيان يرويه عن عمرو بن دينار، عن عطاء، ويرويه أيضا عن ابن جريج، عن عطاء.

وعطف الأسانيد بعضها على بعض بالواو لا يخلو من إشكالات أيضاً، فقد لا يكون في السياق الذي أمام الباحث إسناد معطوف عليه أصلاً، كما في قول البخاري: «حدثنا

---

(١) «مسند أحمد» ٣/ ٢٧٣.

(٢) «مسند أحمد» ٣/ ١١٠.

(٣) «مسند أحمد» ١/ ٢٢١، وانظر: «صحيح ابن خزيمة» حديث (٣٤٢)، و«المعجم الكبير» حديث (١١٣٩١).

محمد بن عبد الرحيم، حدثنا هارون بن معروف، حدثنا عبد الله بن وهب، قال: وأخبرني ابن جريج، أن الحسن بن مسلم أخبره، عن طاوس، عن ابن عباس...»، فذكر الحديث في صلاة العيد وخطبتها[1].

قال ابن حجر في كلامه على هذا الحديث: «وقول ابن وهب: وأخبرني ابن جريج، معطوف على شيء محذوف»[2].

ورأيت في «صحيح مسلم» مواضع يقع فيها العطف على إسناد لم يذكره مسلم، قد نقله كما هو معطوفاً، أو تكون الواو مقحمة، ينظر مثلاً: حديث (٣٧٩)، وحديث (٥١٥) ـ الإسناد الثاني منه ـ، وحينئذ فالعطف لا اعتبار له.

ولا شك أن بيان سبب العطف أولى، كما في رواية الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، قال: وأخبرني عطاء بن يزيد الليثي، أنه سمع أبا أيوب الأنصاري يقول: قال رسول الله ﷺ: **«لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث...» الحديث، قال سفيان:** «كان الزهري حدثنا قبله حديث أنس، ثم أتبعه هذا، فقال: وأخبرني عطاء بن يزيد»[3].

---

(١) «صحيح البخاري» حديث (٤٨٩٥).

(٢) «فتح الباري» ٨/ ٦٤٠.

(٣) «مسند الحميدي» حديث (٤٧٧)، و«تاريخ ابن أبي خيثمة» حديث (٩٦٥).

ومن الإشكالات أيضاً صفة الإسناد الأول بعد الملتقى، وكذلك تحديد المعطوف عليه، وسقوط أداة العطف، أو زوغان البصر عنها، أو استبدالها بعن.

فرواية سفيان السابقة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، وعن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، يحتمل فيها أن تكون رواية عمرو، عن عطاء، هي أيضاً عن ابن عباس، ويحتمل أن تكون عن عمرو، عن عطاء مرسلاً، ليس فيه ابن عباس، وهذا هو الراجح[1].

ومن ذلك ما رواه سفيان بن عيينة أيضاً، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وعن عباد بن تميم، عن عمه: «أنه شكا إلى رسول الله ﷺ الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: لا ينفتل ـ أو لا ينصرف ـ حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً»، وفي بعض رواياته: عن سعيد بن المسيب، وعباد بن تميم...[2].

وكذا رواه محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، إلا أنه

---

(١) ينظر: «صحيح البخاري» حديث (٧٢٣٩)، و«مسند الحميدي» حديث (٤٩٢)، و«تحفة الأشراف» ٥/ ٨٧، ٩٦، وانظر مثالاً آخر لسفيان بن عيينة في: «مسند الحميدي» حديث (٧٨٨ ـ ٧٨٩).

(٢) «صحيح البخاري» حديث (١٣٧)، و«صحيح مسلم» حديث (٣٦١)، و«سنن أبي داود» حديث (١٧٦)، و«سنن النسائي» حديث (١٦٠)، و«سنن ابن ماجه» حديث (٥١٣).

رواه بلفظ: «لا وضوء إلا فيما وجدت الريح، أو سمعت الصوت»، دون قصة[1].

فرواية سعيد بن المسيب يحتمل أن تكون مرسلة، ويحتمل أن تكون من روايته عن عبد الله بن زيد، عن النبي ﷺ، كرواية عباد بن تميم[2].

وروى الإسماعيلي من طريق عمار بن رجاء، عن أبي داود، عن شعبة، وحماد، عن عاصم، وشعبة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، قال: قال عمر: «أيكم يحفظ ما قال النبي ﷺ في الفتنة...» الحديث[3].

علق محققه على هذا الإسناد، ففسر حماداً بأنه حماد بن أبي سليمان، وأن في الإسناد حينئذ تحريفاً، وتقديماً وتأخيراً، والصواب: عن أبي داود، عن شعبة، عن حماد، وعاصم، والأعمش، واستدل على ذلك برواية الترمذي (٢٢٥٨)، عن محمود بن غيلان، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن الأعمش، وحماد، وعاصم بن بهدلة، عن أبي وائل.

---

(١) «مسند أحمد» ٤/ ٣٩، و«صحيح البخاري» بعد حديث (٢٠٥٦).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» حديث (١٧٧)، (٢٠٥٦)، و«مسند أحمد» ٤/ ٤٠، و«مصنف عبد الرزاق» حديث (٥٣٤)، و«تحفة الأشراف» ٤/ ٣٣٦، و«فتح الباري»، لابن حجر ١/ ٢٣٧.

(٣) «معجم الإسماعيلي» حديث (٣٩٥).

كذا قال، والإسناد عند الإسماعيلي مستقيم، وحماد في الإسناد هو حماد بن سلمة، وليس حماد بن أبي سليمان، فأبو داود فيه يرويه عن شعبة، وحماد بن سلمة، عن عاصم، وعن شعبة وحده عن الأعمش، وأما ما في الترمذي فيرويه أبو داود عن شعبة وحده عن شيوخه الثلاثة، ومن بينهم حماد بن أبي سليمان[1].

وروى أبو بكر بن أبي شيبة، عن وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، وعن عبد الكريم، عن معاذ بن سعوة، عن سنان بن سلمة مرسلاً في هدي التطوع، مختصراً[2].

علق محققوه على هذا الإسناد، واستظهروا أن الصواب فيه: عن عطاء، عن عبد الكريم، بدون واو، وبنوا عليه أن سقطا قد وقع فيما أخرجه ابن قانع من طريق عبيد الله بن موسى، عن ابن أبي ليلى، عن عبد الكريم، عن معاذ بن سعوة، عن سنان بن سلمة[3]، فرجحوا سقوط عطاء من الإسناد.

والذي يظهر أنهما إسنادان، فابن أبي ليلى يرويه عن

---

(١) ينظر: «مسند الطيالسي» حديث (٤٠٨)، و«علل ابن أبي حاتم» ٢/٤٠٧.

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» حديث (٩٨) من الجزء الساقط من «المصنف».

(٣) «معجم الصحابة» ١/٣١٩، وهو أيضاً في «معجم الصحابة»، لأبي القاسم البغوي، حديث (١٢٠٥).

عطاء بن أبي رباح، مرسلاً، ويرويه عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن معاذ بن سعوة، عن سنان بن سلمة مرسلاً[1].

والخلاصة مما تقدم: أن على الباحث أن يدقق جيدا في الأسانيد التي يقع فيها عطف، ليتأكد من الإسناد وصفته، ويدقق كذلك في الأسانيد التي يرتاب فيها أن يكون فيها عطف سقطت أداته.

---

(١) انظر: «علل ابن أبي حاتم» (المناسك)، تحقيق: تركي الغميز، المسألة (٦٣).

وينظر أمثلة أخرى في العطف وإشكالاته: «تقييد المهمل» ٢/ ٦٨٧، ٧٠٩، ٧١٤، و«إكمال تهذيب الكمال» ١٠/ ٣٨٨.

المبحث الخامس

فهم بيانات فروق المتن والإسناد عند المؤلفين

يقع الاختلاف كثيراً بين الرواة إما في إسناد حديث أو في متنه، فإذا أراد المصنف أن يبين ويفصل رواية هذا من رواية هذا فعل ذلك وهو يسوق الإسناد، فيضع في وسط الإسناد ما يعرف بالجملة المعترضة، وربما أخَّر بيان ذلك في ختام الرواية، وهذا كثير جدّاً، فيلزم الباحث التدقيق في سياق المؤلف للإسناد، والتأني في قراءته، والحرص على أن لا يفوته شيء ذكره المؤلف لاحقاً.

ومن أمثلة ذلك قول أحمد: «حدثنا يزيد، أخبرنا سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه ـ قال حماد في حديثه: عن أبي سعيد الخدري، لم يجز سفيان أباه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«الأرض كلها مسجد، إلا المقبرة والحمام»**»[1].

---

(١) «مسند أحمد» ٣/٨٣، وهكذا ساقه زهير بن حرب في روايته له عن يزيد بن هارون، أخرجه عنه أبو يعلى حديث (١٣٥٠)، ورواه محمد بن يحيى الذهلي =

والمقصود من هذا البيان أن رواية الثوري لم يذكر فيها أبا سعيد، فجعله عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، مرسلاً، وأما رواية حماد بن سلمة ففيها ذكر أبي سعيد.

وروى أحمد، عن يحيى بن سعيد، حدثنا حميد، عن أنس، عن عبادة بن الصامت، قال: «**خرج علينا رسول الله ﷺ، وهو يريد أن يخبرنا بليلة القدر، فتلاحى رجلان، فرفعت، فقال: خرجت وأنا أريد أن أخبركم بليلة القدر، فتلاحى رجلان فرفعت، فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة**»، ثم قال أحمد: حدثنا عبيدة، وقال: «**التمسوها في التاسعة التي تبقى**»[1].

فعبيدة بن حميد يروي الحديث عن حميد، عن أنس، عن عبادة، واختصر أحمد الإسناد، فغرضه بيان اختلاف روايته عن رواية يحيى القطان في هذا القدر من الحديث.

وقال ابن ماجه: «حدثنا جميل بن الحسن، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا سعيد، عن قتادة، ح، وحدثنا عبد الرحمٰن بن عمر، حدثنا ابن أبي عدي، حدثنا سعيد،

= عن يزيد بطريقة العطف، هكذا: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا سفيان الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، وحماد بن سلمة، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد...، أخرجه ابن ماجه، حديث (٧٤٥)، والبيهقي ٢/ ٤٣٤، وبين البيهقي بعده أن رواية سفيان مرسلة.

(١) «مسند أحمد» ٥/ ٣١٩.

وهشام بن أبي عبد الله، عن قتادة ـ وهذا حديث عبد الرحمٰن ـ عن يونس بن جبير، عن حطان بن عبد الله، عن أبي موسى الأشعري: «أن رسول الله ﷺ خطبنا . . .» الحديث»[1].

فالحديث يرويه قتادة، عن يونس بن جبير، وقول ابن ماجه: «وهذا حديث عبد الرحمٰن» أراد به أن اللفظ الذي سيسوقه للحديث إسنادا ومتنا بعد قتادة هو رواية عبد الرحمٰن بن عمر، عن محمد بن أبي عدي، عن سعيد، وهشام، عن قتادة.

(١) «سنن ابن ماجه» حديث (٩٠١).

المبحث السادس

إجادة التعامل مع الطرق المعلقة

سيجد الباحث وهو يجمع طرق حديثه أن هناك نوعين من الأسانيد:

الأول: الأسانيد المسندة، وهي التي يسوقها مؤلف المصدر بإسناده، ابتداء من شيخه، وهذه الأسانيد لا خفاء في ضرورة احتفاء الباحث بها وتقييده لها.

والثاني: الأسانيد المعلقة، وهي التي يحذف المؤلف بعض إسناده، وذلك من أول الإسناد، فيسقط شيخه، أو شيخه وشيخ شيخه، وقد يسقط أكثر من ذلك.

والتعليق بدأ مبكراً، منذ عصر الرواية الأول، فالتابعي إذا قال: قال رسول الله ﷺ، يكون قد علق الإسناد، وكذلك إذا قال تابع التابعي: قال ابن عمر: قال رسول الله ﷺ، فهو أيضاً تعليق، غير أن هذا كان عندهم داخل في مسمى الإرسال، إذ كان الإرسال يشمل كل سقط في الإسناد.

ومصطلح التعليق استخدم فيما بعد، أطلق على صنيع

المصنفين، كالبخاري مثلاً، فالأسانيد التي يحذف منها البخاري شيخه، أو يحذف معه شيخ شيخه ـ أو يزيد على ذلك ـ سموه تعليقا، وشمل ذلك ما حذف منه المصنف جميع الإسناد، كأن يقول: قال رسول الله ﷺ، أو قالت عائشة، أو قال ابن عباس[(١)].

والتعليق موجود في كثير من مصادر السُّنَّة، مثل «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»، و«سنن الترمذي»، وغيرها، على تفاوت بينها في القلة والكثرة، فمثلاً: يكثر ذلك في «صحيح البخاري»، و«سنن أبي داود»، و«سنن الترمذي»، على حين أنه قليل جدّاً يعد على الأصابع في «صحيح مسلم».

وهم يفعلون ذلك في الغالب للاختصار، فإذا ساق طريقاً مسنداً أو أكثر، قد يتبعه بروايات معلقة، يقصد بها شد ذلك الإسناد وتقويته، أو بيان تصريح بالتحديث، أو زيادة في اللفظ، أو مخالفة لبعض رواة الإسناد الذي ساقه، ولو ساق جميع ذلك مسنداً لطال كتابه، وقد يعلق ابتداء، فلا يسوق طريقاً مسنداً للحديث، كما يفعله البخاري في أحاديث يذكرها ليستدل بها، ليست على شرطه، أو ربما ليضعفها.

وقد كثر هذا النوع من الأسانيد جدّاً في المصادر التي

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح»، ص١٦٧، ٢٢٦.

غرضها الأساس نقد المرويات، وليس روايتها وجمعها، مثل: كتب السؤالات، وكتب العلل، مثل: «علل ابن المديني»، «وعلل ابن أبي حاتم»، و«علل الدارقطني»، و«مسند البزار»، وغيرها، وفي كثير منها يكون ما يعلقه المؤلف أكثر بكثير مما يسنده، والقارئ في «علل ابن أبي حاتم» ـ مثلاً ـ يلحظ ذلك بسهولة.

وهؤلاء أيضاً دفعهم للتعليق قصد الاختصار، ولو ساق المؤلف جميع أسانيده مسندة لطال الكتاب جدّاً، فـ«علل الدارقطني» طبع في خمسة عشر مجلداً، ولو أسند الدارقطني جميع ما فيه لربما زاد على المئة مجلد، وهكذا يقال في «مسند البزار»، هو في عدة مجلدات، مع كونه يعلق أسانيد كثيرة جدا.

ثم هذه الكتب ليس مقصودها الأول جمع المرويات، وإنما غرضها الأساس نقدها، وهذا يكفي فيه في الغالب ذكر الطريق من قبل السائل، أو من قبل المجيب، أو المؤلف.

وإذا كان الأمر كذلك في هذه الكتب مع تقدم عصرها فلا شك أن التعليق سيكثر جدّاً في الكتب التي أُلِّفت بعد عصر الرواية، مثل: كتب التخريج، وكتب الشروح، وغيرها.

والمطلوب من الباحث أن يحتفي بالطرق المعلقة؛ كاحتفائه بالطرق المسندة، ويقيدها أثناء جمعه للطرق، بالغة

ما بلغت، والحاجة إليها قد تكون في بعض الأحاديث أشد من أسانيد للحديث وجدها الباحث مسندة.

والباحث إذا وصل إلى مكان الحديث في المصدر ووجده قد ساق إسناده ولم يعلقه لا يكتفي بتقييد إسناده، وعليه أن يقرأ ما قبله وما بعده، خشية أن يكون المؤلف أضاف شيئاً من الطرق لم يسندها، وإذا كان الباحث مستعجلاً ربما فاته شيء منها.

ومن جهة ثانية؛ فتعليق الطرق يختلف عند المؤلفين والنقاد بصفة عامة عن ذكرها مسندة، إذ يحرصون على اختصارها ما أمكن، ولهذا فالمطلوب من الباحث حين يريد جمعها أن يتمعن فيها جيدا قبل إثباتها في رسمه التوضيحي، ولا يثبتها فيه حتى يتضح له مسار هذه الطرق.

فالمؤلف أو الناقد وهو يذكر الرواة عن المدار ربما زاد في بعض الرواة عن المدار بذكر من دونه أيضاً، وذلك في سياق واحد، بغرض بيان حال الإسناد قبله، أو لكونه قد روي عنه رواية أخرى، فيريد الناقد بيان من روى هذه عنه، ومن روى هذه.

وممن يفعل هذا كثيراً الدارقطني في «علله»، لكونه يسوق طرقاً كثيرة، واختلافات عالية ونازلة، وسوقه للأسانيد في الغالب لا غموض فيه، كما في قوله وقد سئل عن حديث

زيد بن يثيع، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إن تستخلفوا أبا بكر تجدوه زاهدا في الدنيا...**» الحديث، قال: «هو حديث يرويه زيد بن يثيع، واختلف عنه، فرواه أبو إسحاق، واختلف عن أبي إسحاق أيضاً، فقال يونس بن أبي إسحاق، وإسرائيل ـ من رواية عبد الحميد بن أبي جعفر الفراء عنه ـ، وفضيل بن مرزوق، وجميل الخياط: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي...، وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع مرسلاً، لم يذكر علياً...»[1].

فذكر في هذا النص روايتين عن إسرائيل، الأولى: من رواية عبد الحميد بن أبي جعفر الفراء عنه، وهي الموصولة بذكر علي، والثانية: المرسلة، ولم يذكر الدارقطني من رواها عن إسرائيل، ولعل ذلك لكونها هي المشهورة عن إسرائيل.

وربما كان في السياق شيء من الغموض، فيحتاج الباحث إلى حسن التعامل مع النص حينئذ، وذلك بالاستعانة بطبقات الرواة، ومصادر التخريج.

مثال ذلك: أن الليث بن سعد روى عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: «قالوا لرسول الله ﷺ: أصحاب الحمر؟ قال: «**لم ينزل علي في الحمر شيء، إلا هذه الآية الفاذة...**»» الحديث.

---

(١) «علل الدارقطني» ٣/ ٢١٤.

سئل عنه أبو زرعة فقال: «هذا وهم، وهم فيه الليث، إنما الصحيح كما رواه مالك، وحفص بن ميسرة، وابن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»[1].

فظاهر النص أن الثلاثة ـ وهم: مالك، وحفص، وابن أبي فديك ـ يروونه عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، وليس هذا هو المقصود، فالمقصود أن مالكاً، وحفص بن ميسرة، وكذا هشام بن سعد، فيما يرويه عنه ابن أبي فديك، الثلاثة يروونه عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد[2].

ومراد أبي زرعة أن الليث خالفه ابن أبي فديك في الرواية عن هشام بن سعد، عن زيد، وكذلك مالك، وحفص بن ميسرة، حين روياه عن زيد بن أسلم، فخولف الليث في طبقتين.

وقد مر عدد من الباحثين بعبارة أبي زرعة فاستشكلوها، فقال بعضهم: «هذا السياق يوهم أن مالكاً، وحفص بن ميسرة، وابن أبي فديك، ثلاثتهم رووا الحديث كذلك، فالراوي عن هشام بن سعد هو ابن أبي فديك فقط....،

---

(١) «علل ابن أبي حاتم» ١/٢١٨.

(٢) «صحيح البخاري» حديث (٢٣٧١)، و«صحيح مسلم» حديث (٩٨٧)، و«سنن أبي داود» حديث (١٦٥٩)، و«موطأ مالك» ٢/٤٤٤.

وأما مالك، وحفص بن ميسرة، فإنهما يرويانه عن زيد بن أسلم»[1].

وحملها بعضهم أولا على ظاهرها، ووجد في المصادر أن مالكاً، وحفص بن ميسرة، إنما يرويان الحديث عن زيد مباشرة، فنصب اختلافا على مالك، وحفص بن ميسرة، على وجهين، أحدهما: ما في المصادر، وهو كونهما يرويانه عن زيد مباشرة، والثاني: ما ذكره أبو زرعة، وهو أنهما يرويانه عن هشام بن سعد، عن زيد، ثم عاد الباحث وأبدى احتمالاً آخر، وهو أن يكون في النسخ تحريف وسقط، وقال: «والصواب ـ والله أعلم ـ في العبارة: إنما الصحيح كما رواه مالك، وحفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، وما رواه ابن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم»[2].

وما ذكر الباحث أنه الصواب هو مراد أبي زرعة بلا شك، غير أن العبارة مستقيمة، لا سقط فيها ولا تحريف، وهي طريقة للنقاد، لا بد للباحث أن يدركها لئلا يستشكل كلامهم، وليتقن مسار الأسانيد حين يستخدمونها.

ومما ينبغي التنبه له كذلك فيما يورده النقاد من طرق

---

(١) حاشية «علل ابن أبي حاتم»، ص٥٧٠، مسألة (٦٣٣)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، وخالد الجريسي.

(٢) «علل ابن أبي حاتم»، ص٣١٩ ـ ٣٢٥، المسألة (١٧٠٧)، تحقيق: خالد العيد (رسالة دكتوراه).

معلقة ـ أنهم يحذفون من وسط الإسناد بعد المدار بعض رواته، لكون السياق دالاًّ عليهم، يفعلون هذا كثيراً، من باب الاختصار، وتلخيص الكلام.

ومن صور ذلك أن يقول الناقد ـ مثلاً ـ: روى هذا الحديث هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ورواه أبان بن يزيد، عن أبي سلمة مرسلاً، ورواه الأوزاعي، عن أبي سلمة، عن عائشة.

فرواية أبان بن يزيد، والأوزاعي، ليست عن أبي سلمة مباشرة، والمقصود أن أبان بن يزيد رواه عن يحيى بن أبي كثير فجعله عن أبي سلمة مرسلاً، وأن الأوزاعي رواه عن يحيى بن أبي كثير، فجعله عن أبي سلمة، عن عائشة، وأسقط ذكر يحيى في عرض روايتيهما للعلم به، فإن أبان بن يزيد، والأوزاعي، من أصحاب يحيى بن أبي كثير، وقد تقدم ذكره في الإسناد الأول، فالمدار عليه.

وربما أسقط الناقد أكثر من راو، فيقول مثلاً: ورواه الأوزاعي، عن عائشة؛ أي: عن يحيى، عن أبي سلمة، عن عائشة.

وأكتفي هنا بمثال واحد، قال الدوري: «حدثنا يحيى، حدثنا وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: **«نهى عن عسيب الفحل»**، قال يحيى: وحدث

به ابن أبي شيبة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهذا خطأ، إنما هو حديث ابن أبي ليلى»[1].

فقول ابن معين: وحدث به ابن أبي شيبة، عن ابن جريج، عن عطاء، مراده: حدث به عن وكيع، عن ابن جريج، عن عطاء، فابن أبي شيبة لم يدرك ابن جريج.

وربما وقع بسبب الاختصار شيء من الغموض، إما بسبب الاختصار الشديد، أو لمخالفته شيئا مما وقف عليه الباحث خارج كلام الناقد، فيحتاج حينئذ إلى التأمل في السياق، والنظر في المصادر الأخرى، وكلام النقاد الآخرين، وغير ذلك، مثله مثل قضايا هذا الفن الأخرى، قد تكون ظاهرة لا تحتاج إلى عناء، وقد تحتاج إلى نظر الباحث واجتهاده، والغالب في اختصار النقاد للأسانيد وضوح غرضهم ومقصدهم، فهذا يكون الأمر فيه بدهيا بالنسبة للباحث المتخصص، وما يندر منه يعالجه الباحث وفق ما يحف به من قرائن.

فمن ذلك قول أبي داود: «سمعت أحمد ذكر له حديث جرير، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ: **«لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال، أو تكملوا العدة...»**، قال: هذا: سفيان وغيره، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ـ

---

(١) «تاريخ الدوري عن ابن معين» ٣/ ٤٩٣.

يعني: يرويه سفيان وغيره، عن منصور، عن ربعي، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. . . ـ»[1].

فاحتاج أبو داود إلى بيان مراد أحمد في صفة رواية سفيان الثوري ومن معه، حيث اختصرها أحمد جدّاً.

وقال أبو داود أيضاً: «سمعت أحمد سئل عن حديث عقبة بن عامر: «أن أخته نذرت أن تحج حافية. . .»، قال: روح يقول: يحيى بن أيوب، وابن بكر، وعبد الرزاق يقولان: سعيد بن أبي أيوب ـ يعني: يقولون عن ابن جريج، عنهما ـ»[2].

أوضح أبو داود أن روح بن عبادة، ومحمد بن بكر، وعبد الرزاق، يروون هذا الحديث عن ابن جريج، فسمى روح شيخ ابن جريج: يحيى بن أيوب، وسماه الآخران: سعيد بن أبي أيوب[3].

---

(١) «مسائل أبي داود»، ص٣٩١، وحديث حذيفة أخرجه أبو داود حديث (٢٣٢٦)، والنسائي حديث (٢١٢٥)، وحديث الرجل أخرجه النسائي حديث (٢١٢٦)، والدارقطني ٢/ ١٦١، وقد قيل فيه عن منصور، عن ربعي مرسلاً، وهذه رواية الحجاج بن أرطاة، أخرجه النسائي حديث (٢١٢٧).

(٢) «مسائل أبي داود»، ص٤٤٤.

(٣) وقد وافق محمد بن بكر، وعبد الرزاق: هشام بن يوسف، وحجاج بن محمد، كما وافق روح بن عبادة: أبو عاصم الضحاك بن مخلد، انظر هذه الروايات في: «صحيح البخاري» حديث (١٨٦٦)، و«صحيح مسلم» حديث (١٦٤٤)، و«سنن أبي داود» حديث (٣٢٩٩)، و«سنن النسائي» حديث (٢٣٣٨)، و«مسند أحمد» ٤: ١٥٢.

وسأل الترمذي البخاري عما رواه أزهر بن سعد، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي «أن فاطمة شكت إلى النبي ﷺ مَجل يديها...» الحديث، فقال البخاري: «يقولون: هو في كتاب أزهر، عن ابن عون، عن عبيدة، عن النبي ﷺ، مرسل»[1].

فقد يفهم من كلام البخاري أن الإرسال في موضعين، بين ابن عون، وعبيدة، بإسقاط ابن سيرين، وبين عبيدة، ورسول الله ﷺ، بدون ذكر علي، غير أن هناك دلائل تشير إلى أن مقصوده بالإرسال عدم ذكر علي فقط، وأنه اختصر الإسناد، فاقتصر على ذكر محل الاختلاف، وهو ذكر علي أو حذفه.

فالنقاد الآخرون غير البخاري ـ وقد اتفقوا مع البخاري على تعليل الموصول بالمرسل ـ كلهم ذكر محمد بن سيرين، وإنما اختلفوا في صفة الإرسال بعد ذلك، هل هي بعدم ذكر عبيدة، أو بعدم ذكر علي؟ ومن ذلك قول البزار بعد أن أخرج الحديث بإسناده عن أزهر، وأشار إلى حديث آخر وصله أزهر أيضا: «وأخرجه إلي بشر بن آدم ـ ابن بنت أزهر ـ من أصل كتاب أزهر، فإذا فيه: عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة مرسلا، وكذلك حديث: «جاءت فاطمة رضي الله عنها...»

---

(١) «العلل الكبير» ٢/٩٠٩.

مرسلا أيضاً»[1].

وعلى هذا فعبارة البخاري تكتب هكذا: «يقولون: هو في كتاب أزهر، عن ابن عون: عن عبيدة، عن النبي ﷺ، مرسل»، بوضع نقطتين بعد ابن عون، فما بعدهما هو مراد البخاري، وهو محل الاختلاف بين الموصول والمرسل.

وسئل الدارقطني عن حديث أبي سعيد الخدري، عن أبي بكر الصديق، أنه قال: «ألست أحق الناس بها؟ ألست أول من أسلم؟...» الحديث، فقال: «يرويه الجريري، عن أبي نضرة، واختلف عنه، فرواه عقبة بن خالد، ويعقوب الحضرمي، عن شعبة، عن الجريري، عن أبي سعيد...، وغيرهما يرويه عن شعبة مرسلاً، وكذلك رواه ابن علية، وابن المبارك، وعدة، عن سعيد (يعني: الجريري) مرسلاً، وهو الصحيح»[2].

وصفة المرسل في كلام الدارقطني الأقرب أن يكون قصد به إسقاط أبي سعيد، في مقابل الموصول بذكره، لكن وجدت رواية شعبة على صفتين في الإرسال، إحداهما: بإسقاط أبي سعيد، وهذه رواية عبد الرحمٰن بن مهدي[3]،

(١) «مسند البزار» حديث (٥٥١).

(٢) «علل الدارقطني» ١/ ٢٣٤. والموصول له طرق أخرى عن شعبة، ينظر: «سنن الترمذي» حديث (٣٦٦٧)، و«فضائل الصحابة» لخيثمة بن سليمان حديث (١٢٩)، و«تاريخ ابن عساكر» ٣٠/ ٣٧.

(٣) «سنن الترمذي» حديث (٣٦٦٧).

والثانية: بإسقاط أبي سعيد، وأبي نضرة، وجعله عن الجريري مرسلاً، وهذه رواية عفان بن مسلم[1]، فاحتملهما كلام الدارقطني، وإن كان الأقرب هو الأول.

والوقوف على روايتي ابن علية، وابن المبارك، يساعد كثيراً في إيضاح كلام الدارقطني.

وقد رأيت اضطراباً من بعض الباحثين في التعامل مع ما يعلقه النقاد، وفهم مسار الأسانيد، فمنهم من يبالغ في البيان، ويملأ حواشي الكتاب بالتنبيه على مراد الناقد حين ينقل نصه، فيقول في الحاشية: مراده كذا، مراده كذا، مع وضوح المراد، وسهولة فهمه من السياق، فهذا الصنيع غير مناسب.

ومن الباحثين من غابت عنه القضية من أساسها، أو حين يعالج نصّاً معيناً، مثال ذلك قول أحمد: «روى سعيد: «من باع عبداً وله مال...»، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عمر، ورواه هشام، وهمام، عن عكرمة ـ وهو ابن خالد ـ عن الزهري»[2].

علق عليه محقق الكتاب بكلام قال في نهايته: «أما الإسناد الثاني فعلته التعليق، والانقطاع أيضاً؛ لأنه لم يثبت

---

(١) «طبقات ابن سعد» ٣/ ١٨٢.

(٢) «سؤالات أبي داود»، ص١٥٦.

أن هشاما، وهماما، من تلاميذ عكرمة بن خالد، بل شيخهما في هذا الحديث هو قتادة، وقد سقط من الإسناد هنا، بدليل ما ذكره المزي. . .».

كذا قال، وأحمد لم يرد أن هشاما، وهماما، رويا الحديث عن عكرمة بن خالد بلا واسطة، فمراده أنهما روياه عن قتادة، فجعلاه عنه، عن عكرمة بن خالد، عن الزهري، فلا انقطاع في الإسناد.

ونقل الترمذي عن البخاري قوله في حديث: «الصلاة مثنى، مثنى. . .»، وقد اختلف فيه شعبة، والليث بن سعد، على عبد ربه بن سعيد في الإسناد: «روى شعبة هذا الحديث عن عبد ربه بن سعيد، فأخطأ في مواضع، فقال: عن أنس بن أبي أنس، وهو عمران بن أبي أنس، وقال: عن عبد الله بن الحارث، وإنما هو: عبد الله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، وقال شعبة: عن عبد الله بن الحارث، عن المطلب، عن النبي ﷺ، وإنما هو: ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، عن الفضل بن عباس، عن النبي ﷺ. . .»[1].

فتصدى أحمد شاكر لتخريج رواية شعبة، وذكر أن شعبة يرويه عن عبد ربه بن سعيد، عن أنس بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع بن العمياء، عن عبد الله بن الحارث،

---

(١) «سنن الترمذي» حديث (٣٨٥)، و«العلل الكبير» ١/٢٥٨.

عن المطلب، ثم قال: «ومن هنا تعرف خطأ البخاري ـ فيما نقله عنه الترمذي هنا . . . ـ من أن شعبة لم يذكر في الإسناد عبد الله بن نافع بن العمياء».

كذا قال، والبخاري لم يخطئ، غاية ما فعل أنه اختصر الإسناد بالنص على موضع الخطأ، وأما الصواب فطواه البخاري، فشعبة مشترك فيه مع الليث بن سعد، فكلاهما قد ذكر عبد الله بن نافع بن العمياء، لكن شعبة أخطأ فقال: عن عبد الله بن نافع بن العمياء، عن عبد الله بن الحارث، والصواب ما رواه الليث وقال فيه: عن عبد الله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، ونقل الترمذي كلام البخاري في «السنن»، و«العلل الكبير»، ولم يعترضه بشيء، وقد أخرج رواية شعبة، وفيها ذكر عبد الله بن نافع بن العمياء.

ومما ينبغي التنبه له في قضية الأسانيد المعلقة ما يوجد من أسانيد تبدو لأول وهلة أنها معلقة غير موصولة، بسبب الفصل بينها وبين الإسناد الموصول أولاً بالمتن، فيساق الإسناد أولاً بدونها، فيظنه من لم يتمعن فيه أنه معلق.

وقد وقع هذا كثيراً في «صحيح البخاري» فيظنه بعض الشراح أو غيرهم من تعليقات البخاري، ويضطر ابن حجر

في شرحه للكتاب إلى التنبيه على أنه موصول[1]، وربما ذكره على الاحتمال الراجح[2].

---

(١) «فتح الباري» ١/١٩٦، ٣٧٤، ٥٢٢، ٢/١٩، ٥١، ١٦٦، ٤٨٥، ٥١٥، ٣/٥، ٥/٢٣٩، ٢٦١، ٦/١١٣، ٤٤٢، ٦١٤.

(٢) «فتح الباري» ٦/٢٤٥.

المبحث السابع

اعتماد مدارات الحديث أساساً لجمع طرقه

في جمع طرق الحديث تمهيداً للنظر فيها ومعالجتها يكون نظر الباحث منصبّاً على مدار الحديث، فأي طرق للحديث تمر بذلك المدار فهي بغية الباحث، ولا تأثير في مرحلة جمع الطرق لما وقع بعد المدار، وعلى أي صفة هو؟

وعلى هذا لو افترضنا أن الحديث الذي مع الباحث يرويه في إسناد الباحث حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، ثم وجد الباحث رواية سفيان بن عيينة لهذا الحديث بعينه عن عمرو بن دينار، عن جابر، ووجد رواية شعبة لهذا الحديث أيضا عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة، فالروايتان اللتان وقف عليهما الباحث من حديث جابر، ومن حديث أبي هريرة، هما من طرق حديثه، فالعبرة بالمدار وهو عمرو بن دينار، وهكذا لو جاء عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد مرسلا، فهو أيضا من طرق حديثه.

واعتبار المدار قطب الرحى في جمع الطرق إحدى

الخطوات الأولى الهامة في الطريق الصحيح لنقد المرويات، ومتى أغفل الباحث ذلك في مرحلة جمع الطرق، باعتبار هذه شواهد للحديث ـ كما هو متقرر في أذهان كثير من الباحثين ـ فقد وضع الباحث قدمه في خطوة هامة أيضاً في الطريق الخطأ لنقد المرويات.

وما يقال في المدار المطلق للحديث يقال أيضاً في المدارات النسبية له، فلو افترضنا أن سفيان، وشعبة، روياه كرواية حماد بن زيد، وجاء عن شعبة أيضاً بصفة أخرى، كجعل الحديث عن جابر، أو أبي هريرة، فهذا كله من بغية الباحث وطلبته، لا يصح له أن يهمله، وهكذا، في صور وتشعبات لا تنتهي، أسّها الأول هذه المرحلة ـ مرحلة جمع الطرق ـ.

وإذا أدركنا أن المدار ـ مطلقاً كان أو نسبيّاً ـ هو محل نظر الباحث أثناء جمعه للطرق، فمن المهم هنا التأكيد على ضرورة اعتناء الباحث بصفة الإسناد والمتن بعد المدار، فيدقق جيداً في الإسناد الذي وقف عليه، ويتمعن فيه من جهة صفة الرواية الموجودة فيه، هل هي موقوفة، أو مرفوعة؟ وهل هي موصولة، أو مرسلة؟ وهل فيها زيادة راو، أو حذف راو؟ ونحو ذلك.

فهذا التدقيق في صفة الروايات له أثره البالغ في

المراحل اللاحقة من عمل الباحث، فأي زلة فيه تغير مسار النظر في الحديث كله، كأن يذكر الباحث اختلافاً غير موجود، أو يغفل عن اختلاف مع وجوده، ومع كثرة الأسانيد، وسعة المصادر، وتنوعها، قد يغفل الباحث لحظة فيقع في الخطأ، خاصة إذا كان في ابتداء أمره، في مرحلة الماجستير، أو الدكتوراه ـ مثلاً ـ.

ومما يلزم لإتقان ذلك أن يكون لدى الباحث خبرة بصيغ الرواية والتحديث، ومصطلحاتها، يفرق بين الرواية عن الشخص، والرواية لقصة الشخص، وبين أن يكون الاسم موجودا في الإسناد، أو موجودا في المتن، يعرف الفرق بين صيغ الرفع الصريحة، وغير الصريحة، وصيغ الوقف.

والمتأمل في عمل الباحثين يرى خللاً في هذا الجانب، فتسرد الروايات والطرق دون تمييز، وأكثر ما يكون ذلك ـ كما أسلفت ـ في ابتداء عمل الباحث.

مَرّ بي في تحقيق كتاب ابن الجوزي: «التحقيق في أحاديث التعليق» حديث أيوب السختياني، عن سليمان بن يسار: «أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت، فأمرت أم سلمة أن تسأل رسول الله ﷺ. . .» الحديث، وقد ساقه ابن الجوزي من طريق معلى بن أسد، عن وهيب بن خالد، عن أيوب[١].

---

(١) «التحقيق في أحاديث التعليق» حديث (٣٣٦).

فقمت بتخريجه من طريق موسى بن إسماعيل، وعفان بن مسلم، عن وهيب، وفي روايتهما: عن أيوب، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة بالقصة[1]، هكذا فيها: سليمان بن يسار، عن أم سلمة، صورته أنه يرويه عنها، ولم أبين ذلك في التخريج.

وخرَّجته أيضاً من طريق إسماعيل بن علية، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، وعبد الوارث بن سعيد، عن أيوب السختياني، وفي رواية سفيان بن عيينة خاصة: عن أيوب، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة أنها قالت: «كانت فاطمة بنت أبي حبيش تستحاض...»[2]، ولم أبيِّن ذلك.

ثم خرَّجته من طريق نافع، عن سليمان بن يسار، وقد اختلف فيه على نافع، وعلى من دونه، وموضع الشاهد هنا أنني ذكرت من طرقه طريق أنس بن عياض، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن رجل، عن أم سلمة، هكذا ذكرته، والصواب أنه عن رجل من الأنصار: «أن امرأة كانت تهراق الدماء...»[3].

والخطأ الذي وقعت فيه في صميم مشكلة البحث،

(١) «سنن أبي داود» حديث (٢٧٨)، و«مسند أحمد» ٦/ ٣٢٢.
(٢) «مسند الحميدي» حديث (٣٠٢).
(٣) «سنن أبي داود» حديث (٢٧٦).

فمشكلته تدور حول الصواب في رواية سليمان له عن أم سلمة، هل هو يرويه عنها مباشرة، أو بواسطة رجل، أو يرسله فيروي القصة بنفسه؟.

وذكر ابن حجر طرق حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: **«لا حسد إلا في اثنتين...»** الحديث، فقال محققه مستدركا عليه: «ويزاد: أحمد ٢/ ٤٧٩: ثنا محمد بن جعفر، وروح بن عبادة، كلاهما عن شعبة، وعن يحيى بن آدم، عن يزيد بن عبد العزيز، كلاهما عن الأعمش، عنه، به»[١].

كذا قال، ورواية يزيد بن عبد العزيز هي عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، وليست عن أبي هريرة.

وأخرج أحمد من طريق الدراوردي، عن محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»**[٢].

قال محققوا «المسند» في تخريجه: «وأخرجه البيهقي

---

(١) «إتحاف المهرة» ١٤/ ٥٠٤.

(٢) «مسند أحمد» حديث (٨٩٥٢)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين.

في «السنن» ١٠/١٩٢، وفي «الشعب» (٧٩٧٧)، من طريق يحيى بن أيوب، عن ابن عجلان به».

ورواية يحيى بن أيوب هذه من مرسل ابن عجلان، ليس فيها ذكر القعقاع بن حكيم، ومن بعده، والبيهقي ساقها علة لحديث الدراوردي[١].

وقام أحد الباحثين بتخريج حديث أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه، عن النبي ﷺ، أو عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي ﷺ، فارتكب في تخريج الوجه الثاني ـ وهو عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي ﷺ ـ عدة أخطاء في العزو، وفي صفة الروايات.

منها أنه خرج رواية جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، عن أبي بردة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، من «سنن النسائي الكبرى» ٦/١١٦ (ح١٠٢٧٧)، والذي في «السنن»: عن أبي بردة، عن رجل من أصحابه، عن النبي ﷺ.

وعزى إلى النسائي في «السنن الكبرى» ٦/١١٦ (ح١٠٢٨١) طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي ﷺ، والذي فيه بهذا الرقم من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي بردة، عن الأغر

(١) «سنن البيهقي» ١٠/١٩٢، و«شعب الإيمان» حديث (٧٦٠٨ ـ ٧٦٠٩).

المزني، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وهو وجه لم يذكره الباحث، وأما رواية شعبة بدون ذكر ابن عمر فهي عند النسائي برقم (١٠٢٨٠).

وخرَّج أيضاً من «مسند البزار» ٨/ ١٢٠ (ح٣١٢٣)، طريق أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، وهذا الموضع عند البزار ليس من هذا الطريق، وإنما هو من طريق المغيرة بن أبي الحر، عن أبي بردة، وأما طريق أبي إسحاق فهو في ٧/ ٣٧٢ (ح٢٩٧٠).

ووقوع الباحثين في مثل هذا ـ وهو كثير جدّاً ـ يقودنا إلى التنبيه على أنه لا بأس باستفادة الباحث من جهود السابقين، فيستفيد من جهود من سبقه في العزو والتخريج، لكن لا يركن إلى عزوهم وتخريجهم، ووصفهم للروايات، وتصنيفها، وعليه أن يراجع المصادر، وينقل منها مباشرة.

ويوصى الباحث كذلك إذا رجع إلى المصدر ـ أيّاً كانت السبيل التي وصل بها إليه ـ أن يتأنى كثيراً، ويدقق في الإسناد الذي فيه، ويقرأه مرات عديدة، ويتأكد من رواته، ومن صفة الرواية فيه، قبل أن يلحقه برسمه التوضيحي.

وبهذا المنهج تقل الأخطاء عند الباحث، فليس

المطلوب منه أن لا يخطئ أبداً، فهذا من تكليف ما لا يطاق، وإنما المطلوب أن لا تكثر منه الأخطاء، وتتراكم عليه مع أخطاء غيره.

المبحث الثامن

إتقان معالجة التحريف والسقط في الأسانيد والمتون

يكثر في المصادر التحريف والسقط، في الأسانيد والمتون، ويهمنا هنا ما يتعلق بالأسانيد، فتتحرف الأسماء، وصيغ التحديث، وربما سقط بعض الإسناد فتداخل مع غيره، وقد يجتمع هذا كله.

وهذا داء قديم، شكى منه الأولون، ومن طالع كتاب أبي علي الجياني «تقييد المهمل وتمييز المشكل» رأى قدراً كبيراً مما وقع لبعض النسخ والروايات لـ«صحيحي البخاري ومسلم»، مع شدة الاعتناء بهما.

ثم استفحل هذا الداء في الوقت الراهن بصفة مفزعة، لانتشار الطباعة، وطباعة الكتب دون تحقيق، أو بتحقيق غير جيد ـ وما أكثر ذلك ـ.

ومن أمثلة ذلك أن أحمد أخرج من طريق محمد بن

فضيل، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«كلمتان خفيفتان على اللسان...»** الحديث[1]، فقال محققوه بعد أن خرجوه من مصادر عديدة من طريق محمد بن فضيل: «وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١٠/ ٤٠٠ من طريق العباس بن يزيد بن فضيل، عن عمارة، به».

كذا صنعوا، والسقط ظاهر في هذا الإسناد، وليس في الرواة من اسمه العباس بن يزيد بن فضيل، وهذا الحديث يتفرد به محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، لا يعرف إلا من طريقه، ولعل الصواب: العباس بن يزيد، عن ابن فضيل، والعباس بن يزيد هو البحراني، يروي عن محمد بن فضيل.

وروى مسلم بإسناده عن إسماعيل بن علية، عن حميد الطويل، عن أبي رافع، عن أبي هريرة: «أنه لقي النبي ﷺ في طريق من طرق المدينة وهو جنب...» الحديث[2].

كذا وقع في النسخة، وفيها سقط، فحميد يرويه عن بكر بن عبد الله المزني، عن أبي رافع، قال ابن حجر: «سقط بكر بن عبد الله من السند في أكثر النسخ من «صحيح

---

(١) «مسند أحمد» حديث (٧١٦٧)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين.

(٢) «صحيح مسلم» حديث (٣٧١).

مسلم»، وثبت في بعضها من رواية بعض المغاربة، وكذا هي عندي بخط أبي الحسن المرادي الراوي عن الفراوي»[1].

وروى عبد الرزاق، عن ابن جريج، وعمرو بن دينار، أن حسن بن محمد أخبره: «أن فاطمة بنت النبي ﷺ دفنت بالليل. . .» الحديث[2].

كذا وقع في النسخة، وصوابه: . . . عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار. . .، فعبد الرزاق لم يدرك عمرو بن دينار، وإنما يروي الحديث عنه بواسطة ابن جريج، ورواه مرة أخرى عن ابن عيينة، عن عمرو[3].

وقال عبد الله بن أحمد في «مسند أبيه»: «قرأت على أبي هذا الحديث ـ وجده فأقَرَّ به، وحدثنا ببعضه في مكان آخر ـ: قال: حدثنا موسى بن هلال العبدي، حدثنا همام، عن ابن سيرين، عن أنس بن مالك قال: تزوج أبو طلحة أم سليم. . .» الحديث[4].

وجاء هذا الإسناد هكذا عند ابن حجر في عدد من كتبه ينقله عن «المسند»[5].

---

(١) «النكت الظراف» ١٠/ ٣٨٥، وانظر: «تقييد المهمل» ٣/ ٧٩٧.

(٢) «مصنف عبد الرزاق» حديث (٦٥٥٤).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» حديث (٦٥٥٥).

(٤) «مسند أحمد» ٣/ ١٨١.

(٥) «فتح الباري» ٩/ ٥٩٠، و«أطراف المسند» ١/ ٥٠٩، و«إتحاف المهرة» ٢/ ٢٧٩، و«النكت الظراف» ١/ ٩٦.

وذكره كذلك أحد الباحثين نقلاً عن «المسند»، وعن ابن حجر، لكنه زاد فنسب همّاماً وأنه همّام بن يحيى العوذي[1].

وقال محققو «المسند»: «حديث صحيح، وهذا إسناد حسن من أجل موسى بن هلال العبدي. . .، وقول عبد الله بن أحمد في هذا الحديث: وحدثنا ببعضه في مكان آخر، يحتمل أن يكون قصد به الحديث السالف برقم (١٢٠٣١)، لكن ذكر في ذلك الموضع هشاماً بدل همام، ويغلب على ظننا أن أحد الموضعين خطأ، ولم يمكنا ترجيح أحد الاحتمالين، لكن الحافظ ابن حجر لم يذكر في «الأطرف» ١/ ٥٠٩، وفي «إتحاف المهرة» ٢/ ٢٧٩ سوى إسناد همام، والله أعلم بالصواب وعلى كل حال فإن كلا من هشام بن حسان، وهمام بن يحيى، ثقة من رجال الشيخين»[2].

كذا قالوا، والظاهر أن الذي في الإسناد هو هشام بن حسان، وما وقع في «المسند» في المكان الثاني تصحيف قديم في النسخ، وهشام بن حسان معروف بالرواية عن محمد بن سيرين، وأما همام بن يحيى فلم يدرك محمد بن سيرين، ولا يروي عنه.

---

(١) «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ. . . عند ابن حجر في فتح الباري»، لنادر العمراني ١/ ٤١٢ ـ ٤١٤.

(٢) «مسند أحمد» ٢/ ٢٣٠، تحقيق: الأرناؤوط وآخرين.

وقد قيل: إن الذي في الإسناد هو أنس بن سيرين، هكذا رواه يزيد بن هارون عن عبد الله بن عون، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك[1]، وهمام بن يحيى يروي عن أنس بن سيرين، لكن رواه محمد بن أبي عدي، وحماد بن مسعدة، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين[2].

وأيضاً فإن موسى بن هلال إنما يروي عن هشام بن حسان، وعبد الله بن عمر العمري، لم يذكروا في شيوخه غيرهما[3]، فلو كان يروي عن همام بن يحيى لاشتهر هذا.

ومن ذلك ما وقع في بعض طبعات «تفسير الطبري»... عن عمرو بن الحارث، عن أبي الشيخ، عن عبد الرحمٰن بن جبير، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾: «الرؤيا الصالحة يبشر بها العبد...»[4].

---

(١) «صحيح البخاري» حديث (٥٤٧٠) و«صحيح مسلم حديث (٢١٤٤)، و«طبقات ابن سعد» ٥/ ٧٥، ٨/ ٤٣٣، و«شعب الإيمان» حديث (٨٦٣١)، و«إتحاف المهرة» ٢/ ٢٧٩، إلا إن رواية مسلم، والبيهقي، فيها: ابن سيرين، غير منسوب.

(٢) «صحيح البخاري» حديث (٥٤٧٠)، (٥٨٢٤)، و«صحيح مسلم» حديث (٢١١٩)، (٢١٤٤)، و«مسند أحمد» ٣/ ١٠٦.

(٣) «الجرح والتعديل» ٨/ ١٦٦، و«الضعفاء الكبير» ٤/ ١٧٠، و«الكامل» ٦/ ٢٣٥٠، و«الميزان» ٤/ ٢٢٥.

(٤) «تفسير الطبري» ١١/ ١٣٥.

فقوله: عن أبي الشيخ، صوابه: عن أبي السمح، واسمه دراج[1]، وقد خرج محققو «مسند أحمد» هذا الحديث، فنقلوا هذا الإسناد من «تفسير الطبري» كما هو، وجعلوا أبا الشيخ متابعاً لأبي السمح، وهو هو وقع فيه تحريف.

ومن ذلك ما وقع في «تفسير الطبري» أيضاً: حدثنا أبو هشام الرفاعي، حدثنا أبو فضيل، قال: حدثنا أبي، عن عمارة بن القعقاع الضبي، عن أبي زرعة، عن عمرو بن حمزة البجلي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن من عباد الله عبادا يغبطهم الأنبياء والشهداء...»**[2].

والصواب في هذا الإسناد هكذا: حدثنا أبو هشام الرفاعي، حدثنا ابن فضيل، قال: حدثنا أبي، وعمارة بن القعقاع الضبي، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير البجلي، عن أبي هريرة[3].

---

(١) «مسند أحمد» ٢/٢١٩، و«تفسير الطبري» ١١/١٣٧، و«شعب الإيمان» حديث (٤٤٣٢).

(٢) «تفسير الطبري» ١١/١٣٢.

(٣) «سنن النسائي الكبرى» حديث (١١٢٣٦)، و«شعب الإيمان» حديث (٨٥٨٤)، لكن وقع فيه: «عن أبيه، عن عمارة بن القعقاع» وهو خطأ، وفي تخريج محققه ما يدل على أنه اعتمد هذا الخطأ، وانظر: «الإخوان» لابن أبي الدنيا حديث (٥)، و«مسند أبي يعلى» حديث (٦١١٠)، و«صحيح ابن حبان» حديث (٥٧٣).

وقد قيل في هذا الإسناد عن «عمر» مكان «أبي هريرة»، خرجه جماعة منهم أبو نعيم في «الحلية»، ووقع فيه أيضاً تحريف، لكنه أخف مما وقع في تفسير الطبري، فوقع فيه هكذا: . . . عن قيس بن الربيع، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن عمرو بن جرير، عن عمر[1].

وذكره محققو «مسند أحمد» أيضاً شاهداً لحديث أبي هريرة، ثم قالوا: «وهذا إسناد جيد».

وصواب الإسناد: . . . عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن عمر[2]، وأبو زرعة هذا لم يدرك عمر بن الخطاب[3].

وكما يقع الخطأ والتحريف في المصادر الأصلية، يقع أيضا في المصادر المؤلفة عليها، أو الناقلة عنها، مثال ذلك ما وقع في «إتحاف المهرة» لابن حجر، في سياقه لأسانيد حديث يحيى بن عباد أبي هبيرة، عن أنس في إهراق الخمر، فقد وقع فيه: «رواه أحمد، عن وكيع، عن سفيان، وعن أسود، عن إسرائيل، عن ليث، وعن حسين، عن إسرائيل،

(١) «حلية الأولياء» ١/ ٥.

(٢) «سنن أبي داود» حديث (٣٥٢٧)، و«شعب الإيمان» حديث (٨٥٨٥ ـ ٨٥٨٦)، و«تفسير الواحدي» ٢/ ٥٥٢، و«تفسير الطبري» ١١/ ١٣٢، و«تفسير ابن أبي حاتم» حديث (١٠٤٥٣).

(٣) «شعب الإيمان» بعد حديث (٨٥٨٤)، و«تهذيب التهذيب» ١٢/ ٩٩.

كلهم عن السدي، عنه (يعني: عن يحيى بن عباد)، به، قط (يعني: الدارقطني) فيه (يعني: في الأشربة): عن الحسين بن إسماعيل، عن يعقوب الدورقي، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عنه به»[1].

كذا وقع في النسخة، ومثله بالنسبة لرواية أحمد ما في «أطراف المسند»[2]، وفي المصدرين خطأ، فرواية الليث التي عند أحمد إنما هي عن يحيى بن عباد مباشرة، لا عن السدي عنه[3]، ورواية معتمر بن سليمان التي عند الدارقطني هي عن الليث، عن يحيى بن عباد، وليست عن المعتمر، عن أبيه، عن يحيى[4].

وذكر ابن حجر في ترجمة (الزهري، عن أنس) حديث: «أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة»، ثم قال في تخريجه: «الطحاوي في الكراهة، عن فهد، عن الحماني، وعن ابن أبي داود، حدثنا محمد بن المنهال، كلاهما عن يزيد بن زريع، عنه به»[5].

فسياق الإسناد هكذا معناه أن يزيد بن زريع يرويه عن

---

(١) «إتحاف المهرة» ٢/ ٣٧٩.

(٢) «أطراف المسند» ١/ ٥٤٦.

(٣) انظر: «مسند أحمد» ٣/ ٢٦٠.

(٤) انظر: «سنن الدارقطني» ٤/ ٢٦٥، ٢٦٦، و«سنن الترمذي» حديث (١٢٩٣).

(٥) «إتحاف المهرة» ٢/ ٣١٠.

الزهري، وليس هذا هو المراد، فيزيد يرويه عن معمر، عن الزهري، وسقط اسم معمر من النسخة، وهو على الصواب عند الطحاوي[1].

وبعض الباحثين يدقق ويراجع حين يعرف أن المصدر كثير الأخطاء والتحريف في طباعته، ويستروح لعمل غيره إذا كان الكتاب قليل الأخطاء، ولا شك أن هذا الباحث ستقل عنده الأخطاء، فلا يقارن بمن يجمع الأسانيد من أي مصدر كان دون تمحيصها والنظر في صوابها، غير أن من يستروح لعمل غيره قد يقع في الخطأ أيضا.

تعرض أحد الباحثين للاختلاف الواقع على معمر بن راشد في روايته عن الزهري، حديث نومه ﷺ عن صلاة الفجر، فذكر الباحث الاختلاف على معمر في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً، وذكر أشهر من رواه مرسلاً، ومن رواه موصولاً، فعبد الرزاق يرويه عن معمر، عن الزهري، عن سعيد مرسلاً، وأبان العطار يرويه عن معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة موصولاً، فهاتان روايتان مشهورتان عن معمر[2].

---

(١) «شرح معاني الآثار» ٤/ ٣٢١.

(٢) رواية عبد الرزاق هي في «المصنف» حديث (٢٢٣٧)، ورواية أبان العطار أخرجها أبو داود حديث (٤٣٦)، وذكر الدارقطني في «العلل» ٧/ ٢٨٧، أن سعيد بن أبي عروبة، ويزيد بن زريع، روياه كذلك عن معمر مرسلاً.

ثم ذكر الباحث أنه وقف على متابع لأبان، وهو عبد الله بن المبارك، وعزى روايته لـ«سنن النسائي»[1]، وبنى على هذه الرواية حفظ الوجهين عن معمر، نظراً لقوة ابن المبارك في معمر، في مقابل رواية عبد الرزاق، وهو أيضاً قوي في معمر، ورد بهذه المتابعة على من رجح حفظ الإرسال عن معمر، وأطال في ذلك ورده.

ولو صحت هذه الرواية لكان كلام الباحث متجهاً، غير أنها لا تصح، فالصواب أن رواية ابن المبارك أيضاً مرسلة، وما وقع من الوصل خطأ في النسخة أمكن تصحيحه من «تحفة الأشراف»[2].

وروى أبو يعلى قال: «حدثنا عبيد الله، حدثنا خالد، ويحيى، قالا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: **«ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم...»** الحديث»[3].

كذا وقع في النسخة، والصواب: قالا: حدثنا سعيد، وهو ابن أبي عروبة، وليس شعبة، هكذا هو في المصادر من

---

(١) «سنن النسائي» حديث (٦١٩).

(٢) «تحفة الأشراف» ١٠/٧٣، ١٣/٢١٥.

(٣) «مسند أبي يعلى» تحقيق سليم أسد (٣١٩١)، وتحقيق إرشاد الأثري حديث (٣١٨٠).

طريق خالد بن الحارث، ويحيى القطان، وغيرهما، وهو عند البيهقي من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، عن خالد، ويحيى، جميعاً[1]، وقد رواه أبان العطار، وهمام، عن قتادة أيضاً[2]، وأما شعبة فكان ينكر أن يكون قتادة سمع هذا من أنس[3].

ومما يتصل بالسقط والتحريف في المصادر تصرفات المحققين للمصادر التي يتولون تحقيقها ونشرها، فلا يقلدهم الباحث في اختياراتهم دون مراجعة ونظر، فإن كثيراً منهم يفعل ذلك دون دراسة وتمحيص، فإذا وجد في المصادر شيئاً يخالف نسخه المخطوطة للكتاب الذي يحققه تصرف في الإسناد وفق ما في هذه المصادر، غير مفرق بين ما هو من خطأ النساخ ويحسن تغييره أو الإشارة إليه، وبين ما هو

---

(١) «صحيح البخاري» حديث (٧٥٠)، و«سنن أبي داود» حديث (٩١٣)، و«سنن النسائي» حديث (١١٩٢)، و«سنن ابن ماجه» حديث (١٠٤٤)، و«مسند أحمد» ٣/١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١٤٠، و«مصنف ابن أبي شيبة» ٢/٢٤٠، و«مسند عبد بن حميد» حديث (١١٩٦)، و«سنن الدارمي» حديث (١٣٠٢)، و«صحيح ابن خزيمة» حديث (٤٧٥ ـ ٤٧٦)، و«مسند أبي يعلى» حديث (٢٩١٨)، (٢٩٦٥)، (٣١٦٠)، و«صحيح ابن حبان» حديث (٢٢٨٤)، و«سنن البيهقي» ٢/٢٨٢.

(٢) «مسند أحمد» ٣/٢٥٨، و«مسند الطيالسي» حديث (٢١٣١).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» ٣/٢٢٢. وانظر مثالاً آخر في: «صحيح ابن حبان» حديث (٢٢٦٤) طبعة الحوت، وحديث (٢٢٦٧) طبعة الأرنؤوط، و«إتحاف المهرة» ٢/١٧٥.

هكذا في أصل الرواية عند المؤلف، وهذا موضع دقيق جدّاً، أحد أعمدة قواعد التحقيق للكتب، وربما غير المحقق بناء على اجتهاده ونظره في الطرق، وإن لم ترشده المصادر إليه.

ومثله ما إذا اختلفت نسخ الكتاب، واختار المحقق ما جاء في بعضها، وجعل ما في غيرها خطأً، أو مرجوحاً، فالباحث غير ملزم برأي المحقق، بل ليس له أن يتابعه إلا بعد نظر وفحص.

أخرج عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة، قال: «كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة، حتى كان يوم الفتح، فصلى الظهر والعصر والمغرب بوضوء واحد»[1].

وزاد محقق الكتاب بين معكوفتين (عن أبيه) بعد سليمان بن بريدة، وعلل ذلك بأنه وجده في المصادر هكذا من حديث بريدة، وفي بعضها عزوه لعبد الرزاق، وأطال في ذلك.

وما صنعه المحقق خطأ فاحش لا يقلد فيه، ويخرج الإسناد من «المصنف» كما هو مرسلاً، فهذا الحديث اختلف فيه على الثوري، فرواه جماعة منهم عبد الرحمٰن بن مهدي،

(١) «مصنف عبد الرزاق» حديث (١٥٧).

وأبو نعيم، وعبد الرزاق ـ كما هو في هذه الرواية ـ مرسلاً، ورواه وكيع، ومعتمر بن سليمان، ومعاوية بن هشام، عن الثوري موصولا بذكر بريدة بن الحصيب، والمشهور في الوصل رواية وكيع، ورجح النقاد رواية الإرسال، لجلالة عبد الرحمٰن، وأبي نعيم، وتقدمهما في الثوري[1].

وقد رواه سفيان أيضاً عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، ولم يختلف عن سفيان في ذلك، اتفق عليه أصحابه، ومنهم عبد الرزاق[2].

وأخرج أبو يعلى عن محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن روح، عن عبد الله بن سمعان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن القعقاع بن حكيم، عن أبيه، عن عائشة قالت: «سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يطأ بنعليه في الأذى. . .» الحديث[3].

حذف محقق الكتاب جملة (عن أبيه)، وقال في

---

(١) «سنن الترمذي» حديث (٦١)، و«سنن ابن ماجه» حديث (٥١٠)، و«تفسير الطبري» ٦/ ١١٤، و«صحيح ابن خزيمة» حديث (١٣)، و«علل ابن أبي حاتم» ١/ ٥٨.

(٢) «صحيح مسلم» حديث (٢٧٧)، و«سنن أبي داود» حديث (١٧٢)، و«سنن الترمذي» حديث (٦١)، و«سنن النسائي» حديث (١٣٣)، و«مسند أحمد» ٥/ ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٨، و«مصنف عبد الرزاق» حديث (١٥٨)، و«شرح معاني الآثار» ١/ ٤١، و«سنن البيهقي» ١/ ١٦٢، ١٧٢.

(٣) «مسند أبي يعلى» حديث (٤٨٦٩).

الحاشية: «في الأصلين: عن القعقاع بن حكيم، عن أبيه، عن عائشة، وما علمنا للقعقاع رواية عن أبيه، وليس في الرواة عن عائشة من اسمه حكيم، وكأن الناسخ نسخ القعقاع، ونظر إلى سعيد المقبري، فظن أنه يروي عن أبيه، عن أبي هريرة هذا الحديث، فأثبته خطأ، والله أعلم».

فالباحث حين يخرج هذا الإسناد من «مسند أبي يعلى» يذكره بإثبات هذه الجملة، ورأي المحقق لا يصح أن يتابعه فيه، فهي موجودة في الإسناد في مصادر أخرى، فأخرجه ابن عدي، عن أبي يعلى[(١)]، وأخرجه العقيلي، عن إبراهيم بن محمد، عن محمد بن المنهال[(٢)]، والإسناد كله من مجازفات عبد الله بن زياد بن سمعان، فهو متروك الحديث، متهم بالكذب، فلا يستقيم ما ذكره المحقق من مبررات حذف الجملة.

وروى الدارقطني من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه، حدثنا عبد الله بن الزبير، حدثنا سفيان، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمٰن بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود، قال: «ناولت النبي ﷺ حجرين وروثة...» الحديث[(٣)].

---

(١) «الكامل» ٤/ ١٤٤٥.

(٢) «الضعفاء الكبير» ٢/ ٢٥٦.

(٣) «علل الدارقطني» ٥/ ٣٤.

هكذا في النسخة، إلا أنه سقط منها لفظة (حدثنا) بين عبد الملك، وعبد الله بن الزبير، غير أن محقق الكتاب زاد عليها حين أضافها، فجاء عنده الإسناد هكذا: . . . محمد بن عبد الملك بن زنجويه [حدثنا محمد بن] عبد الله بن الزبير، حدثنا سفيان. . .

ولم يصب المحقق في هذه الزيادة، إذ صار الراوي في الإسناد كما أثبته المحقق محمد بن عبد الله بن الزبير أبا أحمد الزبيري، وسفيان على هذا هو الثوري، يروي عن إسرائيل بن يونس، وهو أصغر منه، والصواب أنه عبد الله بن الزبير الحميدي، صاحب «المسند» المعروف، وسفيان هو ابن عيينة، وقد ذكر الدارقطني روايته على هذه الصفة قبل ذلك، فذكر أن الحميدي رواه عن ابن عيينة، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمٰن بن يزيد، عن ابن مسعود، وساقه بإسناده بعد ذلك، وأما أبو أحمد الزبيري فذكر الدارقطني أنه يرويه عن إسرائيل مباشرة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه[1]، وهكذا أدى اجتهاد المحقق إلى اختلاط الأسانيد، فلا يقلده الباحث في ذلك.

وروى ابن خزيمة من طريق يحيى بن سعيد القطان،

---

(١) «علل الدارقطني» ٥/ ٢٥، ٢٦.

عن شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وساج، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: **«صلاة الرجل في الجميع تفضل على صلاته وحده بخمس وعشرين»**[١].

هكذا في نسخته الخطية، لكن محققه غير الإسناد فجعله هكذا: عن شعبة، عن قتادة، وعقبة بن وساج، عن أبي الأحوص، والصواب ما في النسخة الخطية، هكذا هو في «إتحاف المهرة»، عن ابن خزيمة[٢]، وهو أيضا كذلك في المصادر الأخرى[٣].

وروى الخطيب من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن عمرو بن شعيب، قال: «كان النبي ﷺ يكره أن توطأ عقباه، ولكن عن يمين وشمال».

فعلق عليه المحقق بقوله: «الظاهر أنه سقط باقي

---

(١) «صحيح ابن خزيمة» حديث (١٤٧٠).

(٢) «إتحاف المهرة» ١٠/ ٤١٦.

(٣) «مسند أحمد» ١/ ٤٣٧، و«التاريخ الكبير» ٦/ ٤٣٢، و«مسند البزار» حديث (٤٥٥)، و«مسند الشاشي» حديث (٧٠٤)، و«علل ابن أبي حاتم» ١/ ١٢٢، و«المعجم الكبير» حديث (١٠١٠٠)، غير أنه سقط من «مسند أحمد» ذكر قتادة، وقد نبه عليه محققوه حديث رقم (٤١٥٨) طبعة مؤسسة الرسالة.
وانظر مثالاً آخر في: «صحيح ابن خزيمة» حديث (١٨٣)، و«إتحاف المهرة» ٢/ ٦٤٤.

الإسناد: عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو»[1].

كذا قال، وكأنه قال ذلك لما رآه عند الحاكم من طريق شيبان، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن شعيب بن محمد، عن عبد الله بن عمرو، ومن طريق أمية بن خالد، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو[2].

وما استظهره المحقق ليس بظاهر، فهذه رواية، وما عند الحاكم روايتان أخريان، فبينهما اختلاف أيضاً.

وأخرج ابن خزيمة من طريق روح، عن المسعودي، عن أبي صخرة جامع بن شداد، عن صفوان بن محرز، عن بريدة بن الحصيب، قال: «دخل قوم على رسول الله ﷺ، فجعلوا يسألونه، ويقولون: أعطنا...» الحديث[3].

هكذا في جميع نسخ الكتاب الخطية، غير أن محقق الكتاب حذف اسم بريدة بن الحصيب، بحجة أنه خطأ، وأثبت مكانه عمران بن حصين، لكونه وجده في بعض مصادر التخريج عن عمران.

وتصرف المحقق غير مناسب أبداً، وذكر بريدة في

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» ١/٣٩٧.

(٢) «المستدرك» ٤/٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٣) «التوحيد» حديث (٥٩٣).

الإسناد صواب، فهكذا يرويه المسعودي، عن أبي صخرة جامع بن شداد، في بعض الطرق عن المسعودي، على اختلاف عليه في ذكر الواسطة بين جامع بن شداد، وعبد الله بن بريدة.

وأما جعله عن عمران بن حصين فهي رواية الثوري، والأعمش، وكذا المسعودي في بعض الطرق إليه، وكان المسعودي يضطرب فيه، لكونه اختلط.

وبسبب تصرفات المحققين للكتب واجتهاداتهم فالباحث يوصى بقراءة حواشي الكتب، وما ينبه عليه المحقق، فقد يكون ما لم يثبته هو الصواب.

وقضية التغيير في النسخة خطأ شكى منه الأولون، فروى أبو الأحوص سلام بن سليم، عن سعيد بن مسروق ـ والد سفيان الثوري ـ، عن عباية بن رفاعة، عن أبيه، عن جده رافع بن خديج، قال: «قلت للنبي ﷺ: إنا نلقى العدو غداً، وليس معنا مدى...» الحديث[1].

ورواه الثوري، وشعبة، وزائدة، وغيرهم، عن سعيد بن مسروق، عن عباية، عن جده رافع، ليس فيه: «عن أبيه»[2].

---

(١) «صحيح البخاري» حديث (٥٥٤٣)، و«سنن أبي داود» حديث (٢٨٢١)، و«سنن الترمذي» حديث (١٤٩١ ـ ١٤٩٢)، (١٦٠٠)، و«سنن النسائي» حديث (٤٤١٦).

(٢) «صحيح البخاري» حديث (٢٤٨٨)، (٣٠٧٥)، (٥٤٩٨)، (٥٥٠٣)، =

وروواية أبي الأحوص رواها البخاري عن مسدد، عنه، وقد جاءت هكذا في معظم روايات ونسخ «صحيح البخاري»، قال أبو علي الجياني: «وسقط قوله: عن أبيه، في نسخة ابن السكن وحده، إنما عنده: عن عباية بن رفاعة، عن جده، وأظنه من إصلاح ابن السكن، والأولى في رواية أبي الأحوص أن يكون فيه: عن أبيه، عن جده؛ لأنه تنص الرواية كما حفظت عن راويها، على ما فيها».

وترتب على تغيير ابن السكن أن عبد الغني بن سعيد الحافظ ظن أن الإسقاط من البخاري، بسبب أن عبد الغني وقف على رواية ابن السكن، قال أبو علي الجياني: «وإنما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن، فإنه روى عنه بإسقاط أبيه، وظن عبد الغني أنه من عمل البخاري، وليس كذلك؛ لأن الأكثر من الرواة (يعني: عن البخاري) يقولون: عنه، عن أبيه، عن جده»[(١)].

وروى مسلم، عن الصلت بن مسعود، قال: حدثنا سفيان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ،

= (٥٥٠٦)، (٥٥٠٩)، (٥٥٤٣ ـ ٥٥٤٤)، و«صحيح مسلم» حديث (١٩٦٨)، و«سنن الترمذي» حديث (١٤٩١ ـ ١٤٩٢)، (١٦٠٠)، و«سنن النسائي» حديث (٤٣٠٨)، (٤٤١٥)، (٤٤٢١ ـ ٤٤٢٢)، و«سنن ابن ماجه» حديث (٣١٣٧)، (٣١٧٨)، (٣١٨٣)، و«مسند أحمد» ٣/٤٦٣، ٤/١٤٠، ١٤٢.

(١) «تقييد المهمل» ٢/٧٢٢ ـ ٧٢٤.

حديث البداءة بالعشاء إذا وضع وقد أقيمت الصلاة، وفي بعض نسخ «صحيح مسلم»: حدثنا الصلت بن مسعود، قال: حدثنا سفيان بن موسى، عن أيوب[1].

وسفيان بن موسى هذا بصري يروي عن أيوب السختياني، لكنه غير مشهور، والمشهور بالرواية عن أيوب السختياني هو سفيان بن عيينة، كما أن ابن عيينة يروي أيضا عن أيوب آخر، وهو أيوب بن موسى، ولذا حصل في تفسير هذا الإسناد اضطراب، الشاهد منه ما ذكره أبو علي الجياني، قال: «ورأيت في بعض النسخ من كتاب مسلم قد غُيِّر هذا الإسناد، ورُدَّ: سفيان، عن أيوب بن موسى، وهذا خطأ»[2].

---

(١) «صحيح مسلم» حديث (٥٥٩)، و«تقييد المهمل» ٣/ ٨١٣.

(٢) «تقييد المهمل» ٣/ ٨١٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد، ففي ختام هذا البحث الموجز، آمل أن يكون قارئه قد ترسخ لديه أهمية إتقان مهارات جمع طرق الحديث، فهي ليست قضية جانبية يمكن تجاوزها بسهولة، وهي تحتاج إلى خبرة ومران.

فالتعرُّف على المصادر، ومعرفة مؤلفيها، ورواتها عنهم، والتدرب على تمييز الرواة، وإدراك طرق الأئمة في اختصار الأسانيد، والتمرن على معالجة ما يمر بالباحث من إشكالات في الإسناد بسبب التحريف والسقط، كل هذه الأمور هي قضايا علمية في صميم التخصص.

وكل هذا لا يتم إلا بتضافر الجهود من الأساتذة المشرفين وطلابهم، فالأستاذ يحرص على قيام الطالب بالتدرب على هذه المرحلة، تحت نظره، بحيث يراجع عليه

مصادره، ليتمكن من إدراك ما وقع فيه الباحث من أخطاء، أو ما فاته من هذه المصادر.

والطالب كذلك يحرص على أن لا ينتقل إلى مرحلة كتابة التخريج، وكتابة الدراسة، إلا بعد تدربه على مهارات مرحلة جمع طرق الحديث، والتعرف على المصادر.

وآمل كذلك أن يكون في هذا البحث ما يلفت نظر الأساتذة والباحثين إلى أهمية إدراك المراحل التي يمر بها الباحث وهو ينظر في حديث معين، وأن كل مرحلة منها تتطلب مراناً ودربة، على الباحث أن يبقى فيها فترة طويلة، تمر به أنواع مختلفة من الأحاديث، والله الموفق والهادي للصواب.

وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر المراجع

١ ـ **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: زهير الناصر وآخرون، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، نشر مركز خدمة السُّنَّة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٢ ـ **الإخوان**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣ ـ **أطراف مسند الإمام أحمد**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: زهير الناصر، نشر دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤ ـ **إكمال تهذيب الكمال**، لمغلطاي، تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، نشر الفاروق الحديثة، القاهرة.

٥ ـ **تاريخ الدوري**، عن ابن معين، تحقيق: نور سيف (ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ)، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.

٦ ـ **التاريخ الكبير**، للبخاري، تحقيق: عبد الرحمٰن المعلمي، نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٧ ـ **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٨ ـ **تاريخ دمشق**، لابن عساكر، الطبعة الأولى.

٩ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، للمزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، والدار القيمة، الهند، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

١٠ ـ **التحقيق في أحاديث التعليق**، لابن الجوزي، تحقيق: إبراهيم اللاحم، رسالة دكتوراه، (لم تطبع).

١١ ـ **تفسير ابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد الطيب، نشر مكتبة الباز، مكة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٢ ـ **تفسير الواحدي= الوسيط**.

١٣ ـ **تقييد المهمل وتمييز المشكل**، للجياني، تحقيق: علي العمران، ومحمد عزيز، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، نشر دار عالم الفوائد، مكة.

١٤ ـ **تهذيب التهذيب**، لابن حجر، نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٧هـ.

١٥ ـ **التوحيد**، لابن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، نشر مكتبة الرشد، الرياض.

١٦ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لابن جرير الطبري ٣١٠هـ، نشر مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٨٨هـ.

١٧ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

١٨ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم الأصبهاني، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

١٩ ـ **السنن**، للدارمي، تحقيق: عبد الله هاشم، نشر حديث أكاديمي، باكستان، سنة ١٣٨٦هـ.

٢٠ ـ **السنن الكبرى**، للبيهقي، نشر دار الفكر، بيروت.

٢١ ـ **السنن**، لابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى الحلبي، القاهرة.

٢٢ ـ **السنن**، لأبي داود السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، نشر محمد السيد، حمص، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٨هـ.

٢٣ ـ **السنن**، للترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٤ ـ **السنن**، للدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم، طبع دار المحاسن، القاهرة، سنة ١٣٨٦هـ.

٢٥ ـ **السنن**، للدارمي، تحقيق: عبد الله هاشم، نشر حديث أكاديمي، باكستان، سنة ١٣٨٦هـ.

٢٦ ـ **شرح صحيح مسلم**، للنووي، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢٧ ـ **شرح معاني الآثار**، للطحاوي، تحقيق: محمد النجار، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٢٨ ـ **شعب الإيمان**، للبيهقي، تحقيق: مختار الندوي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، نشر الدار السلفية، الهند.

٢٩ ـ **صحيح البخاري = الجامع الصحيح.**

٣٠ ـ **الصحيح**، لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، ترتيب: علاء الدين بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

٣١ ـ **الضعفاء الكبير**، للعقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر إدارة البحوث بالمملكة العربية السعودية، سنة ١٤٠٤هـ.

٣٢ ـ **الطبقات الكبرى**، لابن سعد، نشر دار صادر، بيروت، وجزء منه، وهو (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، تحقيق: زياد منصور، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٣٣ ـ **علل ابن أبي حاتم (المناسك)**، تحقيق: تركي الغميز، رسالة دكتوراه (لم تطبع).

٣٤ ـ **علل الحديث**، لابن أبي حاتم، نشر مكتبة المثنى، بغداد.

٣٥ ـ **العلل الكبير**، للترمذي، تحقيق: حمزة مصطفى، نشر مكتبة الأقصى، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٦ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمٰن السلفي، نشر دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٣٧ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله عباس، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٨ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لابن حجر، نشر المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٣٩ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٠ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤هـ.

٤١ ـ **مسائل أحمد، رواية أبي داود السجستاني**، تحقيق: طارق عوض الله، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، نشر مكتبة ابن تيمية.

٤٢ ـ **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

٤٣ ـ **مسند الهيثم بن كليب الشاشي**، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٤٤ ـ **المسند**، لأبي بكر البزار، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، نشر مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٥ ـ **المسند**، لأبي بكر الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، نشر عالم الكتب، بيروت.

٤٦ ـ **المسند**، لأبي داود الطيالسي، تحقيق: محمد عبد المحسن التركي، نشر هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٧ ـ **المسند**، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين أسد، نشر دار الثقافة العربية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٤٨ ـ **المسند**، للإمام أحمد، نشر المكتب الإسلامي، ودار صادر، بيروت.

٤٩ ـ **مصنف ابن أبي شيبة**، (الجزء المفقود)، تحقيق: عمر العمروي، نشر دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٠ ـ **المصنف**، لابن أبي شيبة، تحقيق: عبد الخالص الأفغاني وآخرين، نشر الدار السلفية، الهند، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

٥١ ـ **المصنف**، لعبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، نشر المجلس العلمي، كراتشي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

٥٢ ـ **معجم الصحابة**، لابن قانع، تحقيق صلاح المصراتي، نشر مكتبة الغرباء، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٣ ـ **معجم الصحابة**، للبغوي، تحقيق: محمد الجكني، نشر دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٤ ـ **المعجم الكبير**، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، مطبعة الوطن العربي، بغداد.

٥٥ ـ **معجم شيوخ الإسماعيلي**، تحقيق: زياد منصور، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٦ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق: مصطفى العدوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، نشر دار الأرقم، الكويت.

٥٧ ـ هدي الساري = ينظر: **فتح الباري** لابن حجر.